الاعتراض على الاستدلال بالقرآن الكريم عند الشاطبي

في كتاب (المقاصد الشافية)

دراسة تطبيقية

دكتور

منيب ربيع الليثي

الناشر

الزعيم للخدمات المكتبية والنشر

"اعلمْ أن الاعتراضَ على الاستدلالِ بالنقلِ يكونُ في شيئين: الإسنادِ والمتنِ".

الإغراب في جدل الإعراب ٤٦.

"ألَّف الشاطبيُّ نآليفَ نفيسةً اشتملت على تحريراتٍ للقواعدِ وتحقيقاتٍ لمهماتِ الفوائدِ، منها شرحُهُ الجليلُ على الخلاصة في النحو... لم يُؤَلَّفْ عليها مثلُهُ بحثًا وتحقيقًا".

نيل الابتهاج ٤٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد نالت ألفيةُ ابن مالك في علم النحو من ذيوع الصيت وعلوِّ الشأن والمنزلة والمكانة ما لم تنلْه منظومةٌ أخرى في هذا العلم الجليل أو في غيره من العلوم؛ إذ سارت بذِكرها الركبانُ، وذاع صيتُها في جميع الأمصار، وطبقت شهرتُها الآفاقَ، وأخملت ذكرَ ما سبقها من متون، بل إنها أخملت أصلَها الذي انتُزِعت منه، وهو متن (الكافية الشافية)، فأقبل عليها العلماء وطلاب العلم حفظا لها، وشرحا لغامضها، وحلا لمشكلاتها، وفتحا لمقفلاتها، فتعددت شروحها حتى بلغت خمسين ومائة شرح(١).

ويُعدُّ شرح الإمام أبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) المسمى: (المقاصد الشافية في شرح **خلاصة** الكافية) (٢) أجلَّ شروح الألفية، وأرفعَها قدرا،

(١) ينظر: جهود النحويين في خدمة ألفية ابن مالك دراسة ببليوغرافية للحركة العلمية التي قامت عليها. د. حسين بركات. مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد (٤٦) الجزء الأول ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

(٢) طبع الكتاب بعنوان: (المقاصد الشافية في شرح **الخلاصة** الكافية)، ولا يستقيم أن يكون العنوان بتعريف (الخلاصة)؛ لما يترتب عليه من إعراب (الكافية) صفة لـ(الخلاصة)، والصفة والموصوف شيء واحد، والذي يستقيم هو إضافة (خلاصة) إلى (الكافية)؛ للذي عُلم من أن الخلاصة (الألفية) إنما هي اختصار للمنظومة الكبرى (الكافية الشافية)، فالألفية هي (خلاصة الكافية)، وقد قال الشاطبي في خاتمته: ..."وسمتُه بـ (المقاصد الشافية في شرح **خلاصة** الكافية)". وقد صدرت طبعته الأولى في تسعة أجزاء وجزء للفهارس عن مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م. =

وأعلاها منزلة، وأغزرها مادة، فـ"**مُطالعُه يطلع منه على كثير من أسرار علم اللسان، ودقائق سيبويه وغيره من علماء هذا الشأن**"(٣). وقد عَرَف العلماء – قديما وحديثا – قيمةَ هذا الشرح وعلوَّ منزلته، فوصفوه بما يستحقه، ونعتوه بما هو أهلٌ له، فقيل فيه: "إنه شرحٌ جليلٌ على الخلاصة لم يُؤَلّف عليها مثله بحثا وتحقيقا"(٤)، كما قيل: "إن فيه من دقائق النحو وغرائبه ما لا يُوجد في كتاب"(٥).

ويقول الأستاذ محمد إبراهيم البنا(٦): "لقد عرَفنا بعض هذه الشروح [يعني شروح الألفية]، فلما قُدِّر لنا أن نعايش منهج الشاطبي . هنا . بدا لنا أنه

=وكان الباحثون في مصر قد عرَفوا لهذا الكتاب الجليل قدرَه ومكانتَه، فتقاسموه بينهم تحقيقا في ست رسائل جامعية، منها خمس رسائل بكلية اللغة العربية بالقاهرة . جامعة الأزهر، ورسالة بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة . جامعة الأزهر. "وقد استعصى عليهم قسمٌ منه يبدأ بباب (النائب عن الفاعل)، وينتهي بباب (الحال)، وذلك لسقوطه من نُسخ الكتاب المخطوطة الموجودة في مصر". وقضى ربُّك أن يعثر أستاذُنا الدكتور عبد الله الحسيني هلال . طيب الله ثراه . على نسخة كاملة مصورة من الأصل المحفوظ في الخزانة العامة بالرباط، فحقق من هذه النسخة باب (الحال)، ونشره بالقاهرة ستة ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م. ينظر: مقدمة مبحث (الحال) للدكتور عبد الله الحسيني هلال، والعلة النحوية تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب دراسة وصفية في المقاصد الشافية. للدكتور: علي سلامة أبو شريف.

(٣) المقاصد ٩/ ٤٩٤.

(٤) نيل الابتهاج ٤٩.

(٥) ينظر مقدمة كتاب الشعر للأستاذ محمود محمد الطناحي . رحمه الله رحمة واسعة . ١١٨.

(٦) وهو مَن هو في سعة علمه وتمرسه بأساليب القدماء، وخبرته باصطلاحات نحاة الأندلس وطرائق درسهم مسائل النحو وقضاياه. ينظر مقدمة تحقيق كتاب البسيط للدكتور: عياد بن عيد الثبيتي ١٧، ١٨.

وقد انفرد– طيب الله ثراه – بتحقيق الأجزاء الثاني والثامن والتاسع، وشارك في تحقيق الجزأين الرابع والسابع. وكتب – رحمه الله رحمة واسعة - في صدر الكتاب مقدمة موجزة تُعَرِّفُ بالكتاب وبمؤلفه، فيها من حسن العبارة وجمال الأسلوب والإحاطة بالموضوع ما يُغري بقراءتها والإفادة منها. =

قد فاتنا كثيرٌ من مرامي الألفية، وأنه قد مررنا بكثير من مشكلاتها مرَّ الكرام كما يقولون، وكنا نظن أننا قد أحطنا بها خبرا، وصدق الله العظيم: (وفوق كل ذي علم عليم)"[سورة يوسف. آية ٧٦](٧).

وقد كشف كتاب (المقاصد الشافية) عن عناية الشاطبي بأصول النحو؛ إذ أورد فيه كثيرا من قضايا السماع والقياس، وليس عجيبا أن يُعنى الشاطبي بأصول النحو، فهو الفقيه الأصوليُّ المجتهد صاحب (الموافقات)، كما أنه صاحب كتاب في أصول العربية، أشار إليه كثيرا في كتاب (المقاصد)، وسمَّاه (الأصول) في مواضع متفرقة (٨)، وذكره باسم (أصول العربية)(٩)، وباسم (الأصول العربية)(١٠)، وقد أُتْلِف في حياته(١١).

ومن مظاهر عناية الشاطبي بـ(أصول النحو): الاعتراضُ على الاستدلالِ بالنقل؛ فقد عرض في كتابه كثيرا من مسائل الخلاف بين النحاة مقرونةً بالأدلة، وما كان للشاطبي – وهو مَن هو في علوم العربية – أن يكتفيَ بعرض الآراء دون ترجيح بينها، بل وجدناه يرجح ما يراه راجحا، ويرد ما يراه مرجوحا. ولما كان لكل قول أدلته من (النقل) فقد وجدنا الشاطبيَّ يعترض على أدلة النقل التي يستدل بها أصحابُ الرأي المرجوح، مبينا عدمَ صحة الاستدلال بها.

(٧) مقدمة تحقيق المقاصد ١/ ١٩.

(٨) المقاصد ١/ ١٦٢، ٤/ ١٨١، ٥/ ٢٧ وغيرها. وينظر فهرس أسماء الكتب في الجزء العاشر من كتاب المقاصد.

(٩) المقاصد ١/ ٤٩٩.

(١٠) المقاصد ١/ ١٣١، ٩/ ١٢٠.

(١١) نيل الابتهاج ٤٨.

وفي هذا البحث، وعنوانه:

الاعتراض على الاستدلال بالقرآن الكريم عند الشاطبي

في كتاب (المقاصد الشافية)

دراسة تطبيقية

نماذجُ من الآيات القرآنية الكريمة التي ردَّ الشاطبيُّ الاستدلالَ بها، ورأى أنها لا تنهض دليلا يشهد لصحة قولِ مَنْ يُخَالِفُهُ.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون – بعد المقدمة – في تمهيد، ومبحثين .

أما التمهيد ففيه تعريف موجز بالشاطبي، وكتابه (المقاصد الشافية).

وأما المبحث الأول وعنوانه (**النقل**) فقد اشتمل على:

- معنى الاستدلال النقلي.
- مكانة النقل عند الشاطبي.
- الاعتراض على الاستدلال بالنقل تعريفه وتاريخه.

وأما المبحث الثاني وعنوانه: **(الاعتراض على الاستدلال بالقرآن الكريم)** فقد اشتمل على :

- الشاهد القرآني عند الشاطبي.
- عدم القياس على بعض ما ورد في القرآن وسبب ذلك.

- نماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بالقرآن الكريم.

وختمت البحث بخاتمة موجزة وفهرس لموضوعاته.

ولستُ أريد أن أضع القلم قبل أن أذكر بالثناء والتقدير عملين علميين جليلين كان أحدهما دافعي للكتابة في هذا الموضوع، وكان الآخر من الدراسات التأصيلية التي تفتح أمام الباحثين أبوابا من النظر، أما الأول فهو كتاب: **(مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي)** للدكتور: محمد عبد الرحمن السبيهين، وأما الثاني فهو كتاب: **(ضوابط الفكر النحوي)** لأخي الدكتور: محمد عبد الفتاح الخطيب، وكما أفدت من هذين الكتابين أفدت من دراسات متعددة تناولت كتاب (المقاصد الشافية)، فمن حق أصحابها أن تُذكر أسماؤهم الكريمة في صدر هذا البحث مصحوبة بالإجلال والإكبار، وهذه الدراسات هي:

- (الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية) للدكتور: عبد الرحمن الطلحي.
- (أصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية). لأخي الدكتور: محمد عبد الفتاح الخطيب.
- (أصول النحو ومسائله الخلافية ومنهج الشرح عند المرادي والشاطبي) للدكتور: محمد أحمد حبيب.

- (العلة النحوية تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب دراسة وصفية في المقاصد الشافية) للدكتور: علي سلامة أبو شريف.

- (المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك) للدكتورة: سلوى محمد عمر عرب.

- (مقاصد المقاصد) للدكتور: عياد بن عيد الثبيتي.

والحمد لله على ما وفَّقَ إليه وأعَانَ عليه، له الحمدُ في الأولى والآخرةِ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

منيب ربيع الليثي

- عفا الله عنه –

٤ من جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ

٢١من يناير ٢٠١٨ م.

Moneeb999@hotmail.com

التمهيد

أبو إسحاق الشاطبي وكتابه المقاصد الشافية

- **أولا: أبو إسحاق الشاطبي.**
- **ثانيا: كتاب (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية).**

أولا: أبو إسحاق الشاطبي ([١٢]).

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن علي اللخمي، ولد بمدينة غرناطة عاصمة الدولة النصرية، ولم يعين أحد ممن ترجموا له سنة مولده، وأجمعوا على أن وفاته كانت في سنة ٧٩٠ هـ.

ولم يذكر أحد من المترجمين للشاطبي أنه غادر غرناطة طلبا للعلم أو التماسا للرزق، بل ما يدل عليه كلامهم أنه قضى حياته كلها في هذه المدينة التي كانت في عهده حافلة بالعلماء والأدباء ومجالس العلم وحلقات البحث والدرس، كما كانت قبلة العلماء الفارين بدينهم من الفتن. وقد حبب العلم إلى أبي إسحاق، فنظر في عقلياته وشرعياته، وأصوله وفروعه([١٣])، وزاحم بالركب،

([١٢]) أول من ترجم للشاطبي هو تلميذه أبو عبد الله المجاري (ت ٨٦٢ هـ)، وذلك في كتابه الذي ذكر فيه أسماء شيوخه وما رواه عنهم، وما قرأه عليهم، وعرف بـ(برنامج المجاري)، ثم ترجم له أحمد بابا التنبكتي (ت ١٠٣٦ هـ) في كتابه (نيل الابتهاج)، ثم تتابع المترجمون للشاطبي ممن حققوا بعض مؤلفاته، أو تناولوا جوانب من علمه، ومن هؤلاء: الدكتور محمد أبو الأجفان في مقدمة تحقيقه لكتابي (الإفادات والإنشادات)، و(فتاوى الشاطبي)، والدكتور عبد الله الحسيني هلال . رحمه الله . في مقدمة تحقيق مبحث الحال من كتاب (المقاصد الشافية)، والدكتورة عواطف أحمد كمال شهاب الدين في مقدمة تحقيق مبحث الاستثناء من كتاب (المقاصد الشافية)، وشيخنا الجليل الأستاذ محمد إبراهيم البنا . طيب الله ثراه . في مقدمة تحقيق (المقاصد الشافية)، ويجد القارئ ترجمة للشاطبي في الكتب الآتية:

* أقوال الإمام أبي إسحاق الشاطبي في التفسير جمعا ودراسة ٤١ – ٦١.
* التحليل النحوي عند الشاطبي ٩ – ٢٩.
* الثابت والمتغير في فكر الإمام الشاطبي ٢٧ – ٩٢.
* العلة النحوية.... دراسة وصفية في كتاب (المقاصد الشافية) ٢ – ٣٤.
*مع الإمام أبي إسحاق الشاطبي في مباحث من علوم القرآن وتفسيره ٢١ – ٣٨.
* نظرية المقاصد عند الشاطبي ١٠٧ – ١٤٣.

(١٣) ينظر: الاعتصام ١/ ١٣.

فجالس أهل العلم واستمع إليهم، وتلمذ لشيوخ غرناطة المقيمين فيها والوافدين إليها، وممن أخذ عنهم: أبو عبد الله الفخار (ت ٧٥٤ هـ)، وأبو القاسم الشريف الحسني (ت٧٦٠ هـ)، وأبو عبد الله البلنسي (ت ٧٨٢ هـ)، وغيرهم.

وكان الشاطبي ـ رحمه الله ـ برا بشيوخه وفيا لهم، فأكثر من النقل عنهم والعزو إليهم، مع ما يجب لهم من الإجلال والإكبار، وقد ذكر في آخر كتابه (المقاصد الشافية) أسماء بعضهم، مقرا بفضلهم، رادًّا جميع ما جمعه في كتابه إليهم، مثنيا عليهم، فوصف الشيخ الفخار بأنه كان إماما غير مدافع، وكان من طرق تعليمه البسط والتعليل، ووصف القاضي الشريف الحسني بأنه في هذا العلم رفيع الشأن، عالم بدقائق أئمته، كما وصف الأستاذ أبا عبد الله البلنسي بأنه كان في هذا العلم عارفا بطرق أئمته المتأخرين عالما بمقاصدهم، ثم قال ـ رحمه الله ـ : "**إلى غير هؤلاء مِمَّن لازمت مجالسهم، واستفدت منهم، وانتفعت بسببهم، أعلى الله درجاتهم في عليين**"([١٤]).

وكان الأستاذ أبو عبد الله الفخار أعظمَ شيوخ الشاطبي أثرا فيه؛ فقد أكثر من النقل عنه كثرة ظاهرة، وكثيرا ما كان يصفه بـ(شيخنا الأستاذ)([١٥])، وينقل من خطه ، ويحكي ما يدور في مجلسه([١٦])، وبلغ إجلاله لشيخه مبلغا عظيما

(١٤) المقاصد ٩/ ٤٨٧، ٤٨٨.

(١٥) ينظر: المقاصد ١/ ٤٦٤، ٥٠٣، ٢/ ٧٤، ٣/ ٩ وغيرها.

(١٦) المقاصد ٢/ ٥٣٤، ٤/ ٥٥٤.، ٩ / ١٣٨.

حين نقل ما قاله في وزن (إجازة)، بعد أن تقدم معناه، وليس في كلام شيخه مزيد فائدة، وإنما أتى به الشاطبي تبركا به([١٧]).

لقد بلغ الشاطبي في العلم منزلة رفيعة وتبوأ مكانة عالية، ومن كانت هذه حاله التف حوله طلاب العلم يفيدون من علمه ويقبسون من فضله، ولكنَّ المصادر قد ضنَّت علينا فلم تذكر من تلاميذه إلا النزر اليسير، منهم: أبو عبد الله المجاري (ت ٨٦٢ هـ)، والأَخوان أبو يحيى بن عاصم الغرناطي (ت ٨١٣ هـ)، وأبو بكر بن عاصم الغرناطي (ت ٨٢٩ هـ).

ولأبي إسحاق الشاطبي مؤلفات "نفيسة اشتملت على تحريرات للقواعد، وتحقيقات لمهمات الفوائد"([١٨])، منها ما حفظته لنا الأيام ووصل إلينا ذخيرة ثمينة، ومنها ما أُتلِف في حياته، ومنها ما ضاع ضمن ما ضاع من تراث هذه الأمة. وها هي ذي أسماء مصنفاته مرتبة على حروف المعجم:

- الاتفاق في علم الاشتقاق، وبهذا الاسم ذكره الشاطبي([١٩])، كما ذكره مختصرا (الاشتقاق)([٢٠])، وسماه التنبكتي: عنوان الاشتقاق([٢١]).

(١٧) المقاصد ٩/ ٣٣٢.

(١٨) نيل الابتهاج ٤٩.

(١٩) المقاصد ٨/ ٢٤١، ٢٥٠.

(٢٠) المقاصد ٤/ ٣٨٧، ٦/ ٢٧٩، ٧/ ٣٧٠.

(٢١) نيل الابتهاج ٤٩.

- الأصول، ولم يصل إلينا كسابقه، وقد ذكره الشاطبي بهذا الاسم في مواضع متفرقة من (المقاصد)([٢٢])، وذكره باسم (أصول العربية)([٢٣])، وباسم (الأصول العربية)([٢٤]).

- الاعتصام، وهو "تأليف نفيس في الحوادث والبدع"([٢٥]).

- الإفادات والإنشادات، وهو كتاب فيه طُرف وتحف وملح أدبيات وإنشادات([٢٦]).

- فتاوى الشاطبي، ولم يضع الشاطبي كتابا بهذا العنوان، بل كانت فتاويه متفرقة، ثم "ظفر بها الأستاذ أبو الأجفان في جملة أنابيشه التراثية القيمة"([٢٧])، فجمعها وحققها وقدم لها.

- المجالس، وهو من كتب الشاطبي التي لم تصل إلينا، وموضوعه شرح كتاب البيوع من صحيح البخاري([٢٨]).

- المقاصد الشافية في شرح **خلاصة** الكافية، وهو شرحه على ألفية ابن مالك . رحمه الله .، وسيأتي حديث عنه.

---

(٢٢) المقاصد ١/ ٣٤٦، ٢/ ١٦٢، ٤/ ١٨١، ٥/ ٢٧ وغيرها. وينظر فهرس أسماء الكتب في الجزء العاشر من كتاب المقاصد الشافية.

(٢٣) المقاصد ١/ ٤٩٩.

(٢٤) المقاصد ١/ ١٣١، ٩/ ١٢٠.

(٢٥) نيل الابتهاج ٤٩.

(٢٦) السابق نفسه.

(٢٧) من مقدمة الأستاذ مصطفى الزرقا ٥.

(٢٨) نيل الابتهاج ٤٩.

- الموافقات، وقد زاد بعضهم في اسمه: (في أصول الشريعة)، وزاد بعضهم: (في أصول الأحكام)([٢٩]). وكان الشاطبي . رحمه الله . قد سماه أولا: (عنوان التعريف بأسرار التكليف)، ثم عدل عن هذه التسمية لرؤيا رآها أحد شيوخه([٣٠]). ووهم الأستاذ عمر رضا كحالة حين ذكر أن للشاطبي كتابين: الموافقات، وعنوان التعريف بأسرار التكليف([٣١])، وهما كتاب واحد، كما وهم الأستاذ محمد أبو الأجفان حين ذكر من مصنفات الشاطبي : المقاصد الشافية، وشرحا له على أرجوزة ابن مالك في النحو؛ لأنهما كتاب واحد([٣٢]).

وقد استحق الشاطبيُّ بما حصَّل من علم وما صنف من كتب ثناء أهل العلم عليه، فذكروه بما يستحق، ونعتوه بما هو أهلٌ له، وأثنوا على علمه وفضله، كما أثنوا على تصانيفه؛ فمن ثنائهم على علمه وصف تلميذه المجاري له بأنه "الشيخ الإمام العلامة الشهير نسيج وحده وفريد عصره"([٣٣])، وقول أحمد بابا التنبكتي عنه: "الإمام العلامة المحقق القدوة، الحافظ الجليل المجتهم، كان أصوليًّا مفسرا فقيها محدثا لغويا بيانيًّا نظارا تقيا ورعا صالحا زاهدا سُنِّيًّا إماما مطلقا بحاثا مدققا... حريصا على اتباع السنة ومجانبة

(٢٩) مقدمة محقق كتاب الموافقات ١/ ٦٥.

(٣٠) الموافقات ١/ ١٠، ١١.

(٣١) معجم المؤلفين ٧٧. وتبعه في هذا الوهم الدكتور علي سلامة شريف في كتابه (العلة النحوية) ٣١. وينظر تصحيح هذا الوهم في مقدمة تحقيق كتاب (الإفادات والإنشادات) ٢٩، ومقدمة تحقيق (فتاوى الشاطبي) ٤٥.

(٣٢) وتبعه في هذا الوهم الشيخ مشهور بن حسن محقق كتاب (الموافقات)، وينظر تصحيح هذا الوهم في بحث: مع الإمام أبي إسحاق الشاطبي في مباحث من علوم القرآن وتفسيره للدكتور: شايع بن عبده الأسمري ٣٢.

(٣٣) برنامج المجاري ١١٦.

البدعة"([٣٤]). ومن ثنائهم على بعض مؤلفاته قول التنبكتي عن كتاب (الموافقات): "كتاب جليل القدر جدا، لا نظير له، يدل على إمامته وبُعد شأوه في العلوم، سيما علم الأصول"([٣٥])، وقوله عن كتاب (المجالس): "فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله"([٣٦]).

ومع مكانة الشاطبي من علوم الدين ومنزلته من الشريعة لم يسلم من الحُسَّاد الذين بسطوا إليه ألسنتهم بالسوء، وأوغروا عليه صدور الحكام، فرموه بالبدعة، وهو ناصر السنة، فأنشد في ذلك شعرا قال فيه:

بليت يا قومي والبلوى منوعة ... بما أداريه حتى كاد يرديني

دفع المضرة لا جلب لمصلحة ... فحسبي الله في عقلي وفي ديني.

ثانيا: كتاب (المقاصد الشافية)([٣٧]).

وضع أبو إسحاق الشاطبي كتابه (المقاصد الشافية)؛ استجابة لإشارة مَن يجب إسعافه، ولا يسعه خلافه، وخاطب فيه عالما طالبا للمزيد في علمه، ومتعلما يرغب في فهم ما حصَّل، ويسعى في بيان ما قصد وأشكل([٣٨]).

---

(٣٤) نيل الابتهاج ٤٨.

(٣٥) السابق ٤٩.

(٣٦) السابق نفسه.

(٣٧) تناول كتابَ (المقاصد) بالبحث عددٌ من الدارسين، في مقدمتهم: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي في كتابه (مقاصد المقاصد)، والدكتور: عبد الله الحسيني هلال . رحمه الله . في مقدمة تحقيق باب (الحال) ، وأستاذنا الجليل الأستاذ: محمد إبراهيم البنا . طيب الله ثراه . فقد كتب في صدر الكتاب مقدمةً موجزةً تُعَرِّفُ بالكتاب وبمؤلفه، فيها من حسن التعبير وجمال الأسلوب والإحاطة بالموضوع ما يُغري بقراءتها والإفادة منها.

(٣٨) المقاصد ١/١، ٢.

ولما كان كتاب (المقاصد) شرحا لألفية ابن مالك فإن الشاطبي التزم فيه ترتيب الألفية؛ فلم يقدم في ترتيبها ولم يُؤخِّر، وكان يذكر. أحيانا . الحكمة من ترتيبها على النحو الذي وضعه ابنُ مالك([٣٩])، ومن ذلك أن ابن مالك قد تناول في أول أبواب الألفية (الكلام وما يتألف منه)، فذكر الشاطبي أن الحكمة من تقديم هذا الباب أنه "**مقدمة لا بد من تقديمها قبل النظر في شيء من أبواب النحو؛ إذ لا يتحصل شيء من تلك الأبواب إلا بعد تحصيله**"([٤٠])، وفي صدر باب (المعرب والمبني) يذكر الشاطبي أن الأحكام المتعلقة بالتركيب تفتقر إلى مقدمتين تُبنى عليهما: مقدمة الإعراب والبناء، ومقدمة التعريف والتنكير، وقد بدأ ابنُ مالك بمقدمة الإعراب والبناء؛ "**لأن المعاني الثلاثة اللاحقة بعد التركيب، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تتبين إلا بالإعراب، والإعراب لا يكون في جميع الكلم، فاحتيج إلى النظر في الإعراب والبناء وأنواعهما وعلاماتهما**"([٤١]).

ومن السمات البارزة في شرح الشاطبي عنايته بألفاظ الألفية وتراكيبها، وقد تجلت هذه العناية في عدة مظاهر:

أولها: حرصه على شرح معاني المفردات في كثير من المواضع.

(٣٩) ينظر: منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية للدكتور: سلطان العوفي.

(٤٠) المقاصد ١/ ٣١.

(٤١) المقاصد ١/ ٧٠.

وثانيها: إعرابه ما يحتاج إلى إعراب من تراكيبها "حسب ما يقتضيه المقام، فإن اقتضى المقام إعراب النظم... نجد الشاطبي يبدأ بالإعراب ليوضح معنى البيت أولا"([٤٢]).

وثالثها: تقويم بعض أبياتها وإصلاح ما يحتاج إلى إصلاح من ألفاظها.

ورابعها: التنبيه على عادات ابن مالك في نظمه.

أما المظهران الأول والثاني فلا حاجة إلى الاستشهاد عليهما؛ إذ هما من الكثرة بحيث لا تخطئهما عين القارئ([٤٣]).

وأما الثالث فمن أمثلته ما ذكره الشاطبي عند شرح قول الناظم:

وألفٌ والواو والنون لما غاب وغيره ك(قاما) و(اعلما)

فقد أصلح الشاطبي هذا البيت، ووضع عوضا عنه:

وألفٌ والواو والنون لما خوطب أو غاب وللرفع انتمى

وذلك لأن قول ابن مالك: (وغيره) يشمل غير الغائب، وهو المتكلم والمخاطب، وهذه الضمائر لا تكون للمتكلم أصلا([٤٤]).

(٤٢) أصول النحو ومسائله الخلافية عند المرادي والشاطبي ١١٤.

(٤٣) ينظر مثلا: ١/ ٧، ١٣، ٢٢، ١٤٥، ٢٣٣. وغيرها كثير جدا.

(٤٤) المقاصد ١/ ٢٧٥.

وأما الرابع فمن أمثلته ما ذكره الشاطبي من أن عادة ابن مالك الإتيان بلفظ القلة أو ما يدل عليه "حيث يكون ذلك القليل جائزا في الكلام، وغيره أحسن منه"([٤٥])، كدخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فجمهور النحاة على أنه ضرورة،بل حكى عبد القاهر الإجماع على خطئه، فقال: "واستعمال نحو هذا خطأ **بإجماع**"([٤٦])، وعبَّر ابنُ مالك عنه بالقلة؛ فقال:

وكونها بمعرب الأفعال قلّ

للإشارة إلى أنه جائز في الكلام وغيره أحسن منه؛ بناء على مذهبه في الضرورة، وهو أن الضرورة ما وقع في الشعر، وليس للشاعر عنه مندوحة، أي: سعة([٤٧]).

ومن السمات البارزة في شرح الشاطبي بسْطُ القول وإطالةُ الكلام، وليس بين شروح الألفية التي وصلت إلينا شرحٌ يُشبه شرح الشاطبي أو يدنو منه في بسط الحديث في كل ما يعرض له من مسائل النحو وقضاياه، وقد دفعَ الشاطبيَّ إلى هذا الإطناب أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ قد وضع نظمَه لمن أخذ من

(٤٥) المقاصد ١/ ٤٨٦.

(٤٦) المقتصد ١/ ٧٢.

(٤٧) ينظر في رد هذا المذهب: المقاصد ٣/ ٤٠٥، والضرائر للألوسي ٥ وما بعدها، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٣٥، وسيبويه والضرورة الشعرية ٣٢، ٣٣.

هذا العلم بطرف، ونبَّه فيه إلى تعليل الأحكام، وأودع فيه من القواعد الكلية ما لا يسع اختصاره، وعوَّل على الإشارة بالتمثيل(٤٨).

(٤٨) ينظر: المقاصد ٩/ ٤٨٥، ٤٨٦.

المبحث الأول

النقل

- **معنى الاستدلال النقلي.**
- **مكانة النقل عند الشاطبي.**
- **الاعتراض على الاستدلال بالنقل تعريفه وتاريخه.**

أولا: معنى الاستدلال النقلي:

(الاستدلال النقلي) مركبٌ وصفيٌّ يتألف من موصوف وصفة، ولتعريفه مركبا يلزم تعريف جزأيه، فالاستدلال معناه في اللغة: طلب الدليل؛ إذ هو مصدر الفعل المزيد بالهمزة والسين والتاء الدالة على الطلب . غالبا ،. نحو: "استعطيت، أي: طلبت العطية، واستعتبتُه، أي: طلبت إليه العُتبى"([٤٩])، ويُطلق في عرف الأصوليين على إقامة الدليل مطلقا([٥٠]).

والنقل معناه في اللغة: التحويل، والمراد به ـ هنا ـ المنقول؛ لأنه مصدر على (فَعْل) بمعنى (مفعول)، كقوله تعالى: (هذا خلْق الله) [سورة لقمان. آية ١١]، أي: مخلوقه، ومنه قولهم: هذا درهم ضَرْبُ الأمير، أي: مضروبُه([٥١])، وعرفه الأنباري بأنه "الكلام العربي الفصيح المنقولُ النقلَ الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة"([٥٢])، ويُفهم من كلام الأنباري أن النقل الذي عناه هو المنقول الذي يصح انتحاء سمته واحتذاؤه والقياس عليه، وهو ما اجتمعت فيه شروط ثلاثة: الفصاحة، وصحة النقل، والاطراد([٥٣])، "وعلى هذا يخرج ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذا في كلامهم"([٥٤]).

(٤٩) الكتاب ٤/ ٧٠.

(٥٠) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٩٩.

(٥١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٤٥.

(٥٢) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٥٣) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ١٥٢.

(٥٤) لمع الأدلة ٨١.

ومما سبق يمكن تعريف الاستدلال النقلي بأنه "**طلب دليل من الكلام العربي الموثوق بفصاحته يصح القياس عليه**"، ويسمى هذا الكلام العربي الفصيح نقلا وسماعا، فـ(النقل) و(السماع) مصطلحان يدل كلٌّ منهما على ما يدل عليه قرينه([٥٥])، وهو الكلام العربي الفصيح المُحتجُّ به في العربية، "فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم -، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين"([٥٦])، والنقل هو الأصل الأول من أصول النحو، وأول الأدلة المُعتبرة التي استند إليها النحاة في إثبات القواعد وتقرير الأحكام، فسيبويه إمام الصنعة .كما وصفه الشاطبي([٥٧]) . وصاحب أول كتاب يصل إلينا في علم العربية يستكثر من كلام العرب شعرا ونثرا، وتشيع في كتابه عبارات نحو: (سمعنا من العرب)([٥٨])، و(سمعنا مَن يُوثق بعربيته)([٥٩])، و(سمعنا العرب الفصحاء)([٦٠])، وغيرها من العبارات الدالة على أن القواعد إنما تُبنى على المسموع من كلام العرب([٦١]). ويمنع سيبويه – رحمه

(٥٥) الأصول للدكتور: تمام حسان ٦٩، ويرى الدكتور تمام حسان – رحمه الله - أن السماع أشمل من النقل، بينما يذهب الدكتور: محمود نحلة إلى أن النقل أشمل من السماع. ينظر: أصول النحو العربي ٣١، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري ١٥١.

(٥٦) الاقتراح ٤٨.

(٥٧) المقاصد ٥/ ٢٠.

(٥٨) الكتاب ١/ ٥٣.

(٥٩) الكتاب ١/ ٧١.

(٦٠) الكتاب ١/ ٢١٢.

(٦١) ينظر في ذلك: فهارس كتاب سيبويه للأستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . رحمه الله رحمة واسعة . ٣٥ وما بعدها، وسيبويه والضرورة الشعرية لأستاذي الجليل الدكتور: إبراهيم حسن . طيب الله ثراه . ٢٢، ٢٣، وضوابط الفكر النحوي للدكتور: محمد عبد الفتاح الخطيب ١/ ٢١٧، ٢١٨. والنحو العربي واللسانيات للدكتور: عبد الله الجهاد ٤٧ – ٥٠، ففيه إحصاء لعبارات السماع التي استعملها سيبويه في كتابه. وقد زعم بعض المعاصرين أن سيبويه .رحمه الله .لم يسمع عن العرب=

الله - القياس على ما لَم يُسمع؛ فيقول: "**قف حيث وقفوا**"([٦٢])، ويقول . أيضا : "**فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأَجِزْ منه ما أجازوا**"([٦٣]). وقد اقتفى النحاة أثر سيبويه في احتجاجهم بالسماع.

ثانيا: مكانة النقل عند الشاطبي([٦٤]).

اتبع الشاطبيُّ . رحمه الله . سَنَنَ مَنْ قَبله من النحاة،فلم يُخالفْ غيرَه من أئمة العلم وأرباب الصناعة في إجلال النقل واحترامه، وفي حرصه على استقراء كلام العرب وإكثاره من الشواهد والأمثلة التي يُؤيّد بها قولا أو يدفع بها مذهبا. ويمكن تلمس مكانة النقل عند الشاطبي في عدة مظاهر:

الأول: ثناؤه على المتقدمين من النحاة؛ لحرصهم على استقراء كلام العرب، وبنائهم الأحكام عليه، وجَعْلِهم القياس تبعا له، فلا يمنعون وجها إلا بعد أن يثبت عندهم أن العرب لم تقلْه، أو قالته في شعر لا يُقاس عليه، وبهذا ردَّ الشاطبيُّ على ابن مالك قولَه بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، وذهب مذهب المانعين؛ "لأنهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنهم لم يجدوا التقديم إلا في شعر لا يُجعل وحده مأخذ قياس...

=في بواديهم، وأن هذه الأقوال المنثورة في كتابه الدالة على سماعه عن العرب إنما هي أقوال منقولة عن شيوخه السابقين. ينظر: سيبويه جامع النحو العربي للدكتور: فوزي مسعود ٣٢، ٣٣، وينظر في الرد عليه: دراسات وتعليقات في اللغة للدكتور: رمضان عبد التواب – رحمه الله – ٢٤٨، ٢٤٩.

(٦٢) الكتاب ١/ ٢٦٦.

(٦٣) الكتاب ١/ ٤١٤.

(٦٤) يغلب على الشاطبي استعمال مصطلح (السماع)، ولا نعدم في كتابه مصطلح (النقل). ينظر مثلا: المقاصد ٣/ ٤٣، ٦/ ٤٥٠.

فحينئذ جزموا بمنع المسألة" ([٦٥]). ويُثني على سيبويه؛ لأنه "**لم يُر في زمانه مثله فهما لكلام العرب**" ([٦٦]).

الثاني: عباراته التي تناثرت في كتابه، والتي تدل على مكانة السماع عنده ومنزلته لديه، وعلى أنه يُجِلُّ هذا الأصلَ من أصول النحو إجلالا عظيما، ويقدمه على غيره من أدلة صناعة الإعراب، ومن هذه العبارات قوله: "**والمعتمد إنما هو السماع**"، وقوله : **أمثل ما يُتعلق به السماع**"، وقوله: "**السماع هو الإمام المتبع**"، وقوله: "**لا يُقاس إلا على مسموع**"، وقوله: "**السماع أصل الأصول**"([٦٧])، وغيرها من أقواله التي تشير إلى أن تقعيد النحاة" لكلام العرب لا يقوم إلا على أساس واحد هو طريقة العرب في بناء كلامها، فإما أن يكون الكلام وفق ما قالت العرب فيُتبع، وإما أن يُعدَّ خارجا عن نظامها فيُمتنع"([٦٨]).

الثالث: اتكاؤه على النقل في الترجيح بين الأقوال والمذاهب، فقد حرص الشاطبي على ذِكر مسائل الخلاف بين النحاة، مرجحا ما يراه راجحا بالدليل، فتراه يرجح قولا لورود السماع به، ويرد آخر لعدم سماعه، فمن الأول [ما رجحه لورود السماع به] مجيء الحال جملة اسمية خالية من الواو، كقوله تعالى: "وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو" [سورة البقرة. آية ٣٦]، وقوله تعالى: "قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو" [سورة طه. آية ١٢٣]، وقوله تعالى: "ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة"[سورة الزمر. آية ٦٠]، فهذه الشواهد

(٦٥) المقاصد ٣/ ٤٥٥.

(٦٦) المقاصد ٥/ ٤٤٣.

(٦٧) ينظر: المقاصد٥/ ١٧٨، ٥/ ١٦٢، ٣/ ٤٥٢. ٤/ ١٨٥. ٩/ ١٤٩.

(٦٨) أصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية ٢٨.

وغيرها ساقها الشاطبي ثم قال: **"وقد تقدم جملة من كلام العرب في هذا، وهو من الكثرة، بحيث لا يُعذر مُخالفه"** ([٦٩]).

ومن الثاني [ما رده لعدم سماعه] ما ذهب إليه الكوفيون من جواز جمع العلم المختوم بالتاء جمعَ مذكر سالما، فيقولون في جمع حمزة: حمزون، ورده الشاطبي **"لأن السماع بذلك معدوم"** ([٧٠]). كما رد قول ابن الطراوة بجواز إلغاء (كان) متقدمة؛ **"لأن السماع به معدوم"** ([٧١])، ورد مذهب الكوفيين في جواز الإتيان بـ(أجمع) و(جمعاء) مثنيين بعد (كلا) و(كلتا)، فيُقال: جاء الزيدان كلاهما أجمعان، والهندان كلتاهما جمعاوان؛ **"لعدم السماع المسوغ للقول به"** ([٧٢]).

ومما سبق يتبين أن الشاطبي قد جعل وجود النقل دليلا على الجواز وعدمه دليلا على المنع، **"فما وُجِد مشهورا عندهم لا يُتحاشى من استعماله في النثر والنظم"** ([٧٣])، ومالم يُسمع **"لا سبيل إلى القول به"**([٧٤]).

<u>الرابع</u>: تقديم السماع على القياس، وجعْلُ القياس تابعا له، فـ**"لا يُقاس إلا على مسموع"**([٧٥]). ولا يجوز إعمال القياس إلا إذا كان موافقا للسماع، فقد حُذفت (أن) الناصبة للفعل المضارع في مواضع متعددة **"لوجه من القياس موافق**

(٦٩) المقاصد ٣/ ٥٠٦.
(٧٠) المقاصد ١/١٧٧.
(٧١) المقاصد ٢/ ٢٠٠.
(٧٢) المقاصد ٥/ ٢٥.
(٧٣) المقاصد ٥/٢٩٣.
(٧٤) المقاصد ٥/ ١٤٠.
(٧٥) المقاصد ٤/١٨٥.

للسماع، ولولا ذلك لما أُعمل فيها القياس"([٧٦]). ولا ينهض القياس وحده دليلا على صحة قول، فـ**"الصواب الاستناد إلى السماع، ثم النظر في قياسه إن كان لا العكس"** ([٧٧]). فإن كان القياس موافقا للسماع أُخِذ بها، وإلا يكن موافقا للسماع لم يُعمل به([٧٨])، **"والقياس متروك إذا وُجد السماع بخلافه"**([٧٩])، وإنما منع الشاطبيُّ أن يكون القياس وحده دليلا؛ **"لئلا ندعي على العرب ما لا نعرف"**([٨٠]).

على أن إجلال الشاطبي للنقل وتقديمه إياه لا يعني أن كل مسموع عن العرب يصح القياس عليه، بل الذي يصح احتذاؤه والقياس عليه إنما هو صلب كلام العرب، وما كثر فيه كثرة مسترسلة الاستعمال([٨١])، وما عداه يُوقف عنده، ولا يُقاس عليه، والشاطبي في ذلك مقتفٍ أثر سيبويه الذي قال: **"قف حيث وقفوا ثم فسر"**([٨٢])، وهذا **"أصل عظيم لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علما وأحاط بمقاصده"**([٨٣])، والمسموع الذي يُوقف عنده هو الذي لم يَشِعْ في كلام العرب ولم يَجْرِ على ألسنتهم جريانا يُشعر بأن قصدَهم القياسُ عليه؛ فما كان كذلك فـ **"بابه الحفظ"**([٨٤])،و**"يتوقف على محله ولا يُقاس**

(٧٦) المقاصد ٦/ ٩٤.
(٧٧) المقاصد ٥/٢٠.
(٧٨) المقاصد ٦/ ٩٤.
(٧٩) المقاصد ١/٣٠٥.
(٨٠) المقاصد ٣/ ٥٥٩.
(٨١) المقاصد ٤/ ١٨٠.
(٨٢) الكتاب ١/ ٢٦٦.
(٨٣) المقاصد ٥/ ٢٠. وينظر: ١/ ٣٠٥.
(٨٤) المقاصد ١/١٨٦.

عليه"[٨٥]. وقد رد على الكوفيين **"القياس على الشذوذات"**[٨٦]، وكان من جملة ما أخذه عليهم أنهم "يعتبرون اللفظ الشاذ، فيقيسون عليه... من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار **لما كَثُرَ وقلَّ"**[٨٧]، كما رد على ابن مالك تعويله على الشاهد الفرد واللفظة النادرة، فيقيس عليها، والأصل أن **"النوادر لا عبرة بها، ولا يُبنى عليها حكم"**[٨٨]، و**"النادرُ لا يُقاس عليه"**[٨٩]، وليس هذا الحكم قدحا في كلام نُقِل عن العرب أو غضا منه؛ لأن الشاطبي لم يردَّ شيئا منقولا ولم ينكره، وإنما منع القياس عليه؛ لأن ما جاء في كلام العرب " على قسمين: أحدهما: ما لم يكثر حتى يصير قياسا، بل هو موقوف على السماع.. والثاني: ما كثر حتى صار قياسا"[٩٠]. وشأن الشاطبي في ذلك شأن المتقدمين من النحاة الذين شافهوا العرب ونقلوا عنهم، وعرفوا مقاصدهم، فلم يبنوا أحكامهم على النادر في كلامهم، وإنما بنوا هذه الأحكام وقضوا بالقياس على ما كان **"مسموعا كثيرا جدا في النثر والنظم"**[٩١]، فالشيء إذا كثر في كلام العرب شعرا ونثرا

(٨٥) المقاصد ٣٦٩/٦.

(٨٦) المقاصد ٦/ ٩٤

(٨٧) المقاصد ٣/ ٤٥٨.

(٨٨) المقاصد ١/ ٦٥٠. لكن إذا جاء السماع قليلا وعضده القياس ولم يُعارضْه معارض وجب أن يكون أصلا يُعول عليه. ينظر: المقاصد ٤/ ٢١٩، و أصول الخطاب النحوي في كتاب المقاصد الشافية ٢٨.

(٨٩) المقاصد ٢/ ٣٩٤.

(٩٠) المقاصد ٣/ ٢٤١.

(٩١) المقاصد ٥/ ٢٩٣.

و"**وُجِد مشهورا عندهم لا يُتحاشى من استعماله في النثر والنظم**"([٩٢])، و"**لا ينبغي أن يُنكر قياسه**"([٩٣]).

ولما كان كلام العرب الموثوق بفصاحتهم شعرا ونثرا فإن الشاطبي قد جعل القياس على ما جاء في النثر دون الشعر، ورد الأقوال التي استدل أصحابها بالشعر وحده، "**فالشعر لا يُجعل وحده مأخذ قياس**"([٩٤])؛ لأنه محل الضرورات، و"**ما يُقاس في الكلام لا يكون مأخوذ القياس إلا من الكلام**"([٩٥]).

وكان الشاطبي . رحمه الله . يقيس على المسموع ما لم يدخلْه الاحتمال؛ لأن "**القياس مع الاحتمال لا يستتب**"([٩٦])، فإن كان الدليل النقلي مُحتملا لم يصح الاستدلال به ولا القياس عليه، ولو كثر؛ إذ يُشترط في ما يُقاس عليه أن يكثر "**كثرة لا يُمكن فيها تأويل**"([٩٧])، وقد رد الشاطبي الاستدلال بكثير من أدلة النقل لدخول الاحتمال عليها([٩٨]).

ثالثا: (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) تعريفه وتاريخه.

من المسلم به أن النحاة بنوا قواعدهم على استقراء الكلام العربي الموثوق بفصاحته، وأن أدلة النقل كانت حاضرة عند أصحاب المذاهب المختلفة؛ إذ

(٩٢) المقاصد ٥/ ٢٩٣.
(٩٣) المقاصد ٤/ ٢١٨.
(٩٤) المقاصد ٣/ ٤٥٥.
(٩٥) المقاصد ٦/ ٤٢٠.
(٩٦) المقاصد ٥/ ١١.
(٩٧) المقاصد ٣/ ٥٥٩.
(٩٨) ينظر مثلا: المقاصد ١/ ٢٤٠، ٦٣٨، ٢/ ١٧٦، ٣/ ٣٧٢، ٣/ ٥٩٨. وغيرها.

كان كل فريق يتمسك بدليل من هذه الأدلة محتجا به على صحة مذهبه، كما كان تضعيف المذهب أوردُّه يعتمد على الاعتراض على الأدلة النقلية ببيان عدم صحة الاستدلال بها.

على أن (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) ليس معناه اعتراضا على النقل أو إنكارا لوجوده، بل المراد به: "منع المستدل من التعلق بدليله"(٩٩)، وإذا كان الاستدلال بالنقل معناه – كما سبق - "**طلب دليل من الكلام العربي الموثوق بفصاحته يصح القياس عليه**"، فإنه يمكن تعريف (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) بأنه "**منع الكلام العربي الموثوق بفصاحته من أن يكون دليلا يصح القياس عليه**".

و(الاعتراض على الاستدلال بالنقل) له قواعده وأصوله التي أوضح معالمَها وفصَّل القولَ فيها أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في كتابه: (الإغراب في جدل الإعراب)، وهو أول ما صُنِّف لهذه الصناعة من قوانين الجدل والآداب(١٠٠)، وقد عقد الأنباري في هذا الكتاب فصلا عن الاستدلال بيَّن فيه أن أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، ثم عقد – لكيفية الاعتراض عليها – ثلاثة فصول، أولها: "**في الاعتراض على الاستدلال بالنقل**"، قال فيه: "اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين: الإسناد والمتن، فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين: أحدهما: أن تطالبه بإثبات الإسناد...والثاني: أن يطعن في إسناده... وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه: أحدها: أن

(٩٩) قوادح الاستدلال بالإجماع ٤٨.

(١٠٠) الإغراب في جدل الإعراب ٣٥.

تختلف الرواية...والثاني: أن يستدل بما لا يقول به... والثالث: أن يشاركه في الدليل... والرابع: التأويل... والخامس: المعارضة" ([١٠١]). وقد مثل الأنباري لكل وجه من هذه الأوجه بمثال.

وإذا كان أبو البركات الأنباري هو أولَ من أوضح . نظريا . معالم الاعتراض على الاستدلال بالنقل، فلا يعني هذا أنه واضعها؛ إذ حفلت كتب العلماء . من لدن سيبويه . بما يكشف عن عناية النحاة برد الأدلة النقلية التي استدلَّ بها مخالفوهم، وبيان بطلان الاحتجاج بها، مما يؤكد أن "**الاعتراض على الدليل قديم قِدم الدليل نفسه**" ([١٠٢]). وها هي ذي نماذج من (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) وَرَدَتْ في مؤلفات بعض العلماء الذين سبقوا أبا البركات الأنباري، وهم سيبويه من القرن الثاني، والمبرد من القرن الثالث، والسيرافي من القرن الرابع، وعبد القاهر الجرجاني من القرن الخامس.

أولا: سيبويه (١٨٠هـ):

لا يطمع الباحث في أن يعثر في كتاب سيبويه على كثير من الاعتراض على الاستدلال النقلي؛ لأن الاعتراض على الدليل - في حقيقته – اعتراض على حكم نحوي ساق له صاحبه من الأدلة ما يُعضده، وردَّ مخالفُه الحكمَ واعترض أدلتَه ومنع استدلالَ المستدل بها، ولم يضع سيبويه كتابه ليعرض فيه مسائل الخلاف، وما استدل به كل فريق، وإن كان الخلاف بين النحويين قد أخذ طابع

[١٠١] السابق ٤٦ . ٥٣.

[١٠٢] مقدمة كتاب مسائل الخلاف في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ص ٥.

الجد، ولبس ثوب التنافس العنيف في عهد سيبويه والكسائي([١٠٣])، على أننا لا نعدم بعض أدلة النقل التي ردَّ سيبويه الاستدلال بها، ومنها قوله تعالى: "كتاب الله عليكم" [سورة النساء. آية ٢٤]؛ فقد ذهب الكسائي إلى أن (كتاب) منصوب بـ(عليكم)، واستدل بالآية الكريمة على جواز إعمال اسم الفعل متأخرا عن معموله، ومذهب سيبويه أن اسم الفعل لا يعمل إلا متقدما على معموله، حيث قال: "واعلم أنه يقبح: زيدا عليك... إلا أن تقول: زيدا، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك"([١٠٤])، ومن ثَمَّ لم يُجز إعراب (كتاب) معمولا لـ(عليكم)، بل أعربه مصدرا مؤكدا؛ فقال: " لما قال [الله]: "حرمت عليكم أمهاتكم" حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: كتاب الله توكيدا، ثم قال عن رأي الكسائي: وقد زعم بعضهم أن (كتاب الله) نصب على قوله: عليكم كتاب الله([١٠٥]).

ومما رد سيبويه الاستدلال به قول العرب: (ليس خلق الله مثله) ونحوه مما ظاهره إهمال (ليس) كما تُهمل (ما)، وهو قولٌ لبعضهم وصفه سيبويه بالزعم؛ فقال: "وقد زعم بعضهم أن (ليس) تُجعل كـ(ما)، وذلك **قليل لا يكاد يُعرف**، فهذا يُجَوِّز أن يكون منه: ليس خلق الله مثله، وليس قالها زيد"([١٠٦])، وإنما لم يرتض سيبويه أن يكون في هذا القول ونحوه دليل على صحة إهمال (ليس)؛ لأنه كلَّ ما يُستشهد به على هذا القول يُمكن تأويله بتقدير ضمير الشأن اسما

(١٠٣) الخلاف بين النحويين للدكتور: السيد رزق الطويل . رحمه الله . ٢٦.

(١٠٤) الكتاب ١/ ٢٥٢، ٢٥٣.

(١٠٥) الكتاب ٣٨١/١، ٣٨٢.

(١٠٦) الكتاب ١٤٧/١.

لـ(ليس)، ويكون "خلق وما بعده جملة في موضع الخبر"([١٠٧]). قال سيبويه: " والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضمارا، وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة"([١٠٨]).

ثانيا المبرد (ت ٢٨٥هـ):

إذا كان سيبويه لم يستكثر من الاعتراض على الاستدلال بالنقل فإن النحاة قد عرَفوا عن المبرد إقدامه في ردّ ما لم يرو من الشواهد وإبطال الاحتجاج بها([١٠٩])، وقد كثرت الشواهد التي رد المبرد الاستدلال بها، إما بالطعن فيها، وإما بتأويلها على نحو يمنع الاحتجاج بها، ومما رده المبرد ما استدل به سيبويه على جواز إعمال لام الأمر محذوفة في الشعر، فقد استدل سيبويه ببيتين من الشعر، أحدهما لمتمم بن نويرة، والآخر لشاعر مجهول، أما بيت متمم فهو قوله:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى

أي: ليبك. وأما البيت الثاني فهو قول الشاعر:

محمد تفد نفسك كلُّ نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

---

[١٠٧] شرح السيرافي ٢/ ٥ (طبعة دار الكتب العلمية).

[١٠٨] الكتاب ١/ ١٤٧.

[١٠٩] خزانة الأدب ١/ ١٤٨.

أي: لتفد ([110])، "وقد أنكر المبرد هذه الضرورة، فهو لا يجيز حذف لام الأمر وإبقاء عملها في شعر أو نثر"([111])، ولا يرى في البيتين السابقين دليلا على حذف اللام وإبقاء عملها؛ لأن قوله: (أو يبك) معطوف على معنى (اخمشي)، فهو في معنى: (فلتخمشي).

وأما البيت الثاني فقد رده المبرد للجهل بقائله ([112]).

وهكذا يكون المبرد قد اعترض على الاستدلال بالبيت الأول؛ لأمر يتعلق بالمتن، وهو التأويل؛ لأن الحمل على المعنى باب من أبواب التأويل، واعترض على الاستدلال بالبيت الثاني لأمر يتعلق بالإسناد، وهو الجهل بقائله.

ومما رد المبرد الاستدلالَ به قوله تعالى: "يسأله مَن في السماوات والأرض" [سورة الرحمن. آية ٢٩]، وقول الشاعر:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

فقد استدل فريق من النحويين بالآية والبيت على جواز حذف الموصول الاسمي، ورد المبرد الاستدلال بهما.

(١١٠) الكتاب ٢/ ـ

(١١١) سيبويه والضرورة الشعرية ١٦١ لأستاذي الجليل الدكتور: إبراهيم حسن إبراهيم .رحمه الله رحمة واسعة .

(١١٢) المقتضب ٢/ ١٣٠، ١٣١.

أما الآية الكريمة فلا حاجة إلى القول فيها بالحذف؛ لأن "**(مَن) مشتملة على الجميع؛ لأنها تقع للجميع على لفظ واحد**"([113]). وأما البيت فيمكن "جعل (مَن) نكرة، وجعل الفعل وصفا لها... فكأنه قال: وواحد يمدحه وينصره"([114]).

ثالثا: أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ):

عرَف العلماءُ قديما وحديثا لكتاب سيبويه مكانته ومنزلته، فأكثروا من الاشتغال به قراءة وشرحا ودراسة لمسائله أو لشواهده، وكان أبو سعيد السيرافي أحدَ العلماء الذين أولوا كتاب سيبويه عنايةً واهتماما، فشرحه شرحا مطولا، وقد أكثر من الاعتراض على الاستدلال بالنقل، فرد أقوال مخالفيه لرد أدلتهم؛ إما لأنه يمكن تأويلها بحيث تتفق مع ما يراه من آراء، وإما لأنها مجهولة القائل، وإما لأن للأبيات روايات غير روايات من خالفهم.

فمن الأول [ما رده لإمكان تأويله] قول الشاعر:

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

فقد استدل بعض النحويين بهذا البيت على جواز الفصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر، ورده السيرافي، فمنع أن يكون (عطية) اسم (كان)، و(عودا) خبرها، وذكر أن البيت يحتمل غير ما ذهب إليه المُجوز؛ إذ يحتمل أن يكون اسم (كان) ضمير الشأن محذوفا، وجملة (عطية عودا) خبر (كان)، كما يحتمل زيادة (كان)، وعلى كلا التوجيهين لا يكون في البيت دليل على جواز

(١١٣) المقتضب ١٣٥/٢.

(١١٤) السابق نفسه.

الفصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر. قال السيرافي: "وهذا البيت لا حجة فيه؛ لأنه يجوز أن تجعل في (كان) ضمير الأمر والشأن، وتنصب (إياهم) بـ(عودا)، وتجعل الجملة في موضع خبر للضمير الذي في (كان)، ويجوز أن تكون زائدة، ويكون تقديره: بما إياهم عطية عود" (١١٥).

ومن الثاني [ما رده للجهل بقائله] ما استدل به الفراء أو غيره من الكوفيين على جواز مد المقصور في الشعر من قول الشاعر:

قد علمت أخت بني السعلاء وعلمت ذلك مع الجراء

أن نعم مأكولا على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل واللهاء

ووجه الاستدلال بهذه الأبيات أن قائلها مد (السعلاء) و(الخواء)، وهما مقصوران، فدل ذلك على جواز مد المقصور في الشعر. ورأى السيرافي أنه لا حجة فيها على صحة ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنها "**أبيات غير معروفة، ولا يُعرف قائلها، وغير جائز الاحتجاج بمثلها** " (١١٦).

ومن الثالث [ما رده لتعدد روايته] ما أنشده الكوفيون والأخفش دليلا على جواز ترك صرف ما ينصرف؛ فمما أنشدوه قول عباس بن مرداس السلمي:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

(١١٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٦٣، ٦٤. (طبعة الهيئة العامة للكتاب).

(١١٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٥٠. (طبعة الهيئة العامة للكتاب).

فـ(مرداس) علمٌ مصروف؛ إذ لا ما نع يمنعه من الصرف، وليس بعلم على قبيلة فيُتأول، ومنه . أيضا . قول الشاعر:

ومصعبُ حين جد الأمـــــــــــ(م)ـــــــــر أكثرها وأطيبها

فـ(مصعب) علم مصروف، وقد منعه الشاعر من الصرف، وبهذين البيتين وغيرهما استدل الكوفيون والأخفش على جواز ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، ورد السيرافيُّ استدلالهم بأن الرواية في البيتين على غير ما أنشدوه. قال . رحمه الله : "فأما بيت عباس بن مرداس، فإن الرواية عند أصحابنا: يفوقان شيخيَ في مجمع.... وأما قوله: ومصعب حين جد الأمر فإن أصحابنا يروونه: وأنتم حين جد الأمر" (١١٧).

رابعا: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ):

ألّف أبو علي كتابه (الإيضاح العضدي) فأقبل عليه العلماء والمتعلمون، فكثرت شروحه وشروح شواهده من مشارقة ومغاربة (١١٨)، وكان عبد القاهر الجرجاني أحدَ العلماء الذين أقبلوا على هذا الكتاب، فشرحه شرحا مطولا "لا يطول باع كل أحد لبلوغ رتبته، وتسنم ذروته"(١١٩)، ثم اختصر شرحه في كتاب سماه (المقتصد).

(١١٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٠٥، ١٠٦ (طبعة الهيئة العامة للكتاب).

(١١٨) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الشعر للفارسي ١٢، ١٣، ومقدمة تحقيق كتاب الكافي لابن ابي الربيع ٥١ – ٦٤.

(١١٩) المقتصد ٦٧.

وقد ذكر الجرجاني في كتابه بعض مسائل الخلاف بين النحاة، واختار منها ما يراه صوابا، وردّ غيرَه، معترضا على الاستدلال بالنقل. ومن أدلة النقل التي ردَّ الجرجاني الاستدلالَ بها قوله تعالى: قل قتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام [سورة البقرة. آية ٢١٧]؛ إذ ذهب بعض النحاة إلى أن (المسجد الحرام) معطوف على الضمير في (به)، مستدلا بهذه الآية وغيرها على جواز عطف الاسمِ الظاهرِ على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ولم يرتض عبد القاهر هذا الاستدلال، وذهب إلى أن (المسجد الحرام) معطوف على سبيل، ففيه عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر، وهو أمر مُجمعٌ عليه؛ فقال ـ رحمه الله ـ "الجر في (المسجد الحرام) بالعطف على قوله تعالى: (عن سبيل الله)، لا على الضمير في (به)"[١٢٠].

وقد كثر الاعتراض على الاستدلال بالنقل كثرةً ظاهرة في كتب الخلاف النحوي كالإنصاف(١٢١)، والتبيين(١٢٢)، وائتلاف النصرة[١٢٣]، كما كثر – أيضا – في كتب المتأخرين من النحاة الذين حرَصوا على ذِكر مسائل الخلاف والترجيح بينها[١٢٤].

---

[١٢٠] المقتصد ٢/ ٩٦٠.

(١٢١) ينظر: ١١٢، ١٣٥، ١٧٩، ٢١٤، ٢٥٤، ٢٧٧، ٣١٠، ٤٣٥، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٨١، ٥٦٥، ٥٩٠، ٦٣٧، ٦٤٧، ٧١٤، ٧٥٠. وغيرها.

(١٢٢) ينظر: ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٩٣، ٣١٦، ٣٣٨، ٣٧٥، ٣٩٦، ٤٠٤، ٤٢٢، ٤٣١، ٤٥٥. وغيرها.

(١٢٣) ينظر: ٥١، ٦٢، ٦٨، ٧٦، ٨١، ٩٨، ١١٧، ١٣٤، وغيرها.

(١٢٤) ينظر مثلا: أسرار العربية للأنباري ١٠٤، ١٤٧، ١٥٧، ١٨٢، ٢٥٧، ٢٨٢، واللباب للعكبري ١/ ١٦٩، ١٧٦، ٢١١، ٢٥٤، ٣٤٧، ٢/ ٥٣، ٩٩، والكافي لابن أبي الربيع ١/ ٩٩٣، ١١٥٧، ٢/ ٢٦٣، ٢٩٨، ٨٩٨.

المبحث الثاني

الاعتراض على الاستدلال بالقرآن الكريم

- **الشاهد القرآني عند الشاطبي.**
- **عدم القياس على بعض ما ورد في القرآن وسبب ذلك.**
- **نماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بالقرآن الكريم.**

- **الشاهد القرآني عند الشاطبي.**

لا يُذكر الإمام الشاطبيُّ . رحمه الله . إلا ويُذكر معه عُلُوُّ كعبه ورسوخُ قدمِه في علوم الدين وتضلعُه من الفقه والتفسير والأصول، حتى وُصِف . رحمه الله . بأنه "من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتفننين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقها وأصولا وتفسيرا وحديثا وعربية"([١٢٥])، وقد كان الشاطبي . رحمه الله . **"ربان من علم الشريعة أصولها وفروعها، معقولها ومنقولها، غير مخلد إلى التقليد والتعصب للمذاهب"**([١٢٦])، ففزع الناس إليه يستفتونه في أمور دينهم، ووقف في وجه البدع رادًّا لها، مُنْكِرًا على أصحابها، داعيًا إلى التمسك بالسنة، ومَن كانت الشريعة قبلته وعلوم الدين وِجهته فلا بد أن يتخذ القرآن الكريم **"سميره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مر الليالي والأيام، نظرا وعملا"**([١٢٧])، وهكذا كان الشاطبي، فما وصل إلينا من آثاره يشهد بأن آيات القرآن الكريم كانت تنثال على قلمه انثيالا، فيذكر في الموضع الواحد من الآيات ما يدل على حفظه ويرشد إلى استحضاره ويبرهن على إحاطته وتمكنه([١٢٨])، وكما شهدت بذلك مؤلفاتُه في علوم الشريعة شهد به كتابه (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية)، وحسبك دليلا على إحاطته بالقرآن الكريم واستحضاره لآياته تلك الأحكام التي كان يذكرها بين الحين

(١٢٥) نيل الابتهاج ٤٨

(١٢٦) الموافقات ١/ ١٢٤ من كلامه . رضي الله . في مَن يُسمح له بالنظر في كتابه (الموافقات)، وكأنما كان يصف نفسَه؛ إذ هو أحقُّ مَن يوُصف بهذه الصفات.

(١٢٧) الموافقات للشاطبي ٤/ ١٤٤.

(١٢٨) ينظر. مثلا. الموافقات ١/ ٧٤، ٥٠٧، ٥٢٠، ٥٣٦، ٥٣٧، وغيرها.

والآخر، من نحو قوله: "**وهو في القرآن كثير**" ([١٢٩])، وقوله: "**ومثل هذا في القرآن كثير جدا**"([١٣٠])، وقوله في إعمال ثاني العاملين في باب التنازع: "**قد جاء في القرآن، بل لم يجئ به إلا هو**"([١٣١])، وقوله في جواز إظهار الفعل وإضماره إن دلَّ عليه دليلٌ:"**وقد جاء في القرآن الكريم الوجهان معا**"([١٣٢])، وقوله: "**لا تجد في القرآن اسم إشارة مجردا من الكاف وهاء التنبيه أيضا معا**" ([١٣٣])، وقوله: **لم يقع** [اسم الإشارة] **غير مكرر معه (ها) إلا في قوله: "هاأنتم أولاء تحبونهم"** [سورة آل عمران. آية ١١٩] ([١٣٤])، ومثل هذه الأحكام لا تصدر إلا عن عالم كان يتلو كتاب الله آناء الليل وأطراف النهار.

ومن مظاهر عناية الشاطبي بالقرآن أنه قد حشد في كتاب (المقاصد) الكثيرَ من آيات الكتاب العزيز حتى تجاوز ما ذكره من آياته مائتين وألفا([١٣٥])، تكرر بعضها، وقد استدل بها على قواعد النحو والصرف، ومسائل من اللغة وغيرها.

ولما كان كتاب (المقاصد الشافية) شرحا لأرجوزة ابن مالك كان من البديهي أن يفسر الشاطبيُّ ألفاظَ الألفية، ففسر بعض ألفاظها بالقرآن، إذا وجد لها مثيلا في كتاب الله ([١٣٦])، فإذا قال ابن مالك:

---

(١٢٩) المقاصد ٤/ ١٤٤.

(١٣٠) المقاصد ٤/ ٦٧٨.

(١٣١) المقاصد ٣/ ١٨٨.

(١٣٢) المقاصد ٢ / ٥٦٣.

(١٣٣) المقاصد ١/ ٤١٧.

(١٣٤) -. المقاصد ١/ ٤١٧.

(١٣٥) ينظر: فهرس الآيات القرآنية لكتاب المقاصد ١٠ / ٥ . ٦٠.

(١٣٦) أصول النحو ومسائله الخلافية عند المرادي والشاطبي ٥٤٦.

وكل سبقه (دام) حظر

فسر الشاطبي (الحظر) بـ(المنع)؛ فقال: "**وحظر معناه: منع، ومنه قوله تعالى: "وما كان عطاء ربك محظورا"** [سورة الإسراء. آية ٣٠] (١٣٧)، وإذا مَثَّل ابن مالك للفعل (أنشأ) بقوله: (أنشأ السائق يحدو) فسر الشاطبي معنى (السائق) مستشهدا بآية من القرآن الكريم؛ فقال: **"والسائق من: ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقا، إذا قدمها بين يديه، ومنه قوله تعالى: "وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد"** [سورة ق. آية ٢١] (١٣٨). واستدل بالقرآن على جواز التذكير والتأنيث في لفظ (الكلم) الوارد في قول ابن مالك:

واسم وفعل ثم حرف الكلم

فقال: "الكلم يُذكر ويُؤنث كسائر الأجناس، فتقول: هو الكلم، وهي الكلم، كما تقول: هو النخل، وهي النخل، فقد قال تعالى: "كأنهم أعجاز نخل خاوية" [سورة الحاقة. آية ٧]، وفي موضع آخر: "كأنهم أعجاز نخل منقعر" [سورة القمر. آية ٢٠].

ويستشهد بالقرآن الكريم ليبيّن صحة استعمال ورد في الألفية، ومن ذلك أن ابن مالك . رحمه الله . قال:

(أل) حرف تعريف أو اللام فقط فـ(نمط) عرّفتَ قل فيه: النمط

(١٣٧) ينظر: المقاصد ٢/ ١٥٩.

(١٣٨) -. ينظر: المقاصد ٢/ ٢٨٥.

فمعنى (عَرَّفْتَ): أردت التعريف، أي أنه عَبَّر بالفعل عن إرادته([١٣٩])؛ فقال الشاطبي: وهذا في الكلام العربي الفصيح موجودٌ، ففي القرآن الكريم: "وكم من قرية أهلكناها " [سورة الأعراف. آية ٤]... المعنى: أردنا إهلاكها... ويقع ذلك مع إذا، نحو: "فإذا قرأت القرآن فاستعذ" [سورة النحل. آية ٩٨]، و"إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا" [سورة المائدة. آية ٦]، وإذا كان هذا موجودا في الكلام، فلا مانع من استعماله"([١٤٠]).

***

وقد يقع في الألفية ما ظاهره مخالفة القياس، فيستشهد الشاطبي على صحته وموافقته القياس بآية من القرآن الكريم، ومن ذلك حذف آخر المضارع المعتل الذي لم يُسبق بجازم في قول ابن مالك:

وبعض الأسماء يُضاف أبدا وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا

فأصل (يأت): يأتي، فحذفت الياء دون جازم، ونظيره من القرآن الكريم قوله تعالى: "يوم يأتِ لا تكلم نفس إلا بإذنه" [سورة هود. آية ١٠٥] ([١٤١]).

و"قد اعتنى الشاطبي كثيرا بإعراب الألفية"([١٤٢])، واستشهد في بعض الأعاريب بنظائر التراكيب من القرآن الكريم، فعند شرح قول ابن مالك:

(١٣٩) ينظر: مغني اللبيب ٦٨٩.

(١٤٠) المقاصد ١/ ٥٥٦.

(١٤١) المقاصد ٤/ ٥٩.

(١٤٢) أصول النحو ومسائله الخلافية عند المرادي والشاطبي ١١٤.

والاسم منه معرب ومبني

يبيِّن الشاطبي أن (مبني) ليس معطوفا على (معرب)، كما يُوهِمُ ظاهرُ العبارة، وإنما هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ومنه مبني،"**لكن حُذِف لفظ (منه) في الثاني؛ لبيان المعنى مع الحذف، ونظيره قوله تعالى: "ذلك من أنباء القرى نقصه عليك منها قائم وحصيد"** [سورة هود. آية ١٠٠]. **المعنى . والله أعلم . ومنها حصيد "، ومثله قوله تعالى: "فمنهم شقي وسعيد"** [سورة هود. آية ١٠٥]، **وهو كثير**(١٤٣).

ومما ذكر له الشاطبيُّ نظيرا من القرآن الكريم قول ابن مالك:

كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملك

يقول الشاطبي: "و(ما) من قوله: (سليه ما ملك) استفهامية علقت الفعل الذي هو (سل) عن التعدي إلى مفعوله الثاني، كقوله تعالى: "يسألونك ماذا ينفقون" [سورة البقرة. آية ٢١٩] .

****

وقد يعضد الشاطبي الأمثلة المصنوعة التي ذكرها غيره بآية من كتاب الله، ومن ذلك أن ابن مالك . رحمه الله . ذكر أن (من) الجارة تأتي للمجاوزة، نحو: عذتُ

(١٤٣) المقاصد ٧٢/١، ٧٣.

منه([١٤٤]). قال الشاطبي: تكون [من الجارة] للمجاوزة، نحو: عذت منه وأنفت منه، **وفي القرآن: "إني عذت بربي وربكم من كل متكبر"**[سورة غافر. آية ٢٧]([١٤٥]).

***

وقد ينقل الشاطبي بعض الشواهد القرآنية عمَّن سبقه من النحاة فيُضيف إليها شواهدَ أخرى، من ذلك ما نقله الشاطبيُّ في وقوع جملة القسم خبرا عن المبتدأ، فقد ذهب الجمهور إلى جوازه، وذهب ثعلبٌ إلى المنع، فردَّ ابنُ مالك قولَ ثعلب([١٤٦])؛ لوقوع جملة القسم خبرا عن المبتدأ في قوله تعالى: "والذين هاجروا في الله من بعد ما ظُلِموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة" [سورة النحل. آية ٤١]. ونقل الشاطبيُّ هذه الآيةَ عن ابن مالك، ثم زاد عليها ثلاثَ آياتٍ أخرى، هي قوله تعالى: " والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنكفرن عنهم سيئاتهم" [سورة العنكبوت. آية ٧]، وقوله تعالى: "والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا" [سورة العنكبوت. آية ٥٨]، وقوله تعالى: " والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا" [سورة العنكبوت. آية ٦٩]. (١٤٧).

***

وتعدد الشواهد القرآنية في الموضع الواحد من السمات البارزة في كتاب (المقاصد الشافية)؛ إذ كان الشاطبي . رحمه الله . حريصا على أن يضم الشبيه

(١٤٤) شرح التسهيل ٣/ ١٣٤.

(١٤٥) المقاصد ٢/٥٩٤.

(١٤٦) شرح التسهيل ١/ ٣١٠.

(١٤٧) ينظر: المقاصد ١/ ٦٣٠.

إلى شبيهه، وأن يقرن النظير بنظيره، وهذه السمة أبرزُ ما تكون عند حديث الشاطبي عن الأدوات، فالحديث عنها هو الميدانُ الفسيحُ الذي تظهر فيه إحاطة الشاطبي بآيات القرآن الكريم واستظهاره لها، فإذا ذكر ابنُ مالك أن الواوَ العاطفةَ لا تدلُّ على ترتيبٍ، فيُعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب، فقال:

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا

وجدنا الشاطبي . رحمه الله . يسوق من آيات القرآن الكريم ما يدل على حالاتها الثلاث؛ فيقول: "فَمِمَّا جاء فيه الترتيبُ اللفظيُّ موافقًا للترتيبِ الزمانيّ قولُه تعالى: "إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها" [سورة الزلزلة. آية ١، ٢]، وقولُه تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا"[سورة الحج. آية ٧٧] وقولُه تعالى:"إنا نحن نحيي ونميت وإلينا المصير"[سورة ق. آية ٤٣].....، ومِمَّا جاء على عكسِ الترتيبِ قولُه تعالى: "أهم خير أم قوم تبع والذين من قبلهم[سورة الدخان آية ٣٧]، وقولُه تعالى: "وجاء فرعون ومن قبله"[سورة الحاقة. آية ٩]...، وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: "وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم"[سورة الأحزاب. آية ٧]، ومِمَّا جاء على المعيةِ قولُهُ تعالى: "وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل"[سورة البقرة. آية ١٢٧].

***

وكثيرا ما كان الشاطبي يورد آيتين أو أكثر في الموضع الواحد، فَمِمَّا أورد فيه آيتين اتصالُ نونِ الوقايةِ ببعض الأحرف الناسخة؛ فقد ذكر أن الكثير في لسان العرب اتصال نون الوقاية بـ(ليت)، مستشهدا بقوله تعالى: " يا ليتني كنت ترابا"

[سورة النبأ. آية ٤٠]، وقوله تعالى:"يا ويلتا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا" [سورة الفرقان. آية ٢٨]، وأن الكثير عدم اتصالها بـ(لعل)، مستشهدا بقوله تعالى: "لعلي أبلغ الأسباب" [سورة غافر. آية ٣٦]، وقوله تعالى: "لعلي أطلع" [سورة القصص. آية ٣٨].

ومما أورد فيه ثلاث آيات توكيد الجملة، حيث ذكر فيه قوله تعالى: "فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر" [سورة المدثر. ١٩، ٢٠]، وقوله تعالى: "كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون" [سورة النبأ ٤، ٥]، وقوله تعالى: "فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا" [سورة الشرح ٥، ٦].

ومما أورد فيه أربع آيات عطف الفعل على اسم يشبهه، فمنه قوله تعالى: "فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا" [سورة العاديات ٣، ٤]، وقوله تعالى: "أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن" [سورة الملك. آية ١٩]، وقوله تعالى: "إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله" [سورة الحديد. آية ١٨]، وقوله تعالى: فالق الإصباح وجعل الليل سكنا" [سورة الأنعام. آية ٩٦].

ومما أورد فيه خمس آيات حذف الواو ومعطوفها، فمن شواهده قوله تعالى: "وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر" [سورة النحل. آية ٨١] أي: والبرد، وقوله تعالى: "وتلك نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل" [سورة الشعراء. آية ٢٢]، قالوا: معناه: ولم تعبدني، وقوله تعالى: " لا (١٤٨) نفرق بين أحد من رسله" [سورة البقرة. آية ٢٨٥]، أي: بين أحد وأحد، وقوله تعالى: "لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح

(١٤٨) سقطت من المطبوع.

وقاتل" [سورة الحديد. آية ١٠]، يريد: ومن أنفق من بعده وقاتل ، وقوله تعالى: "بيدك الخير" [سورة آل عمران. آية ٢٦] ، قالوا: معناه: والشر([١٤٩]).

واستشهاد الشاطبي . رحمه الله . بالآيتين الأخيرتين يُسلمنا إلى أمر ذي بال، وهو أن الشاطبي . وهو النحوي المفسر([١٥٠]) . كان يحرص على الاستعانة بالسياق، ويستدل به على المحذوف، فقد قدر المحذوف في الآية الأولى بقوله: "يريد: ومن أنفق من بعده وقاتل؛ لأنه مدلول عليه بقوله تعالى: "أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا"، وقدر المحذوف في الآية الثانية: والشر؛ استدلالا بوجود المتقابلات في الآية نفسها: "قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممّن تشاء وتعز مَن تشاء وتُذلُّ من تشاء" ([١٥١]).

ولم يكتف الشاطبي . رحمه الله . بتقدير المحذوف عن طريق النظر في الآية نفسها، بل امتد نظره إلى القرآن كله، فجعل المذكور في موضع دليلا على تقديره في موضع آخر، وذلك في حديثه عن تقدير المضاف في قوله تعالى: "هل يسمعونكم إذ تدعون" [سورة الشعراء. آية ٧٢]، فالتقدير: هل يسمعون دعاءكم،"**ويدل على هذا قوله تعالى: "إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم"** [سورة فاطر. آية ١٤] ([١٥٢]).

(١٤٩) المقاصد ٥/ ١٦٤، ١٦٥.

(١٥٠) لم يترك الشاطبي مصنفا في التفسير، لكن مؤلفاته تشهد ببراعته في هذا العلم الجليل، وإحاطته بمصنفاته.؛ إذ إن الناظر في مؤلفاته الأخرى يرى تعدد أقواله في التفسير، وقد نهض الدكتور محمد بن عبد الله الضالع فجمع ما تفرق من أقوال الشاطبي في تفسير الآيات، ورتبها على سور القرآن، وسمى هذا العمل النافع: أقوال الإمام أبي إسحاق الشاطبي في التفسير جمعا ودراسة.

(١٥١) ينظر: الموافقات ١٦٦/٢. وينظر: أقوال الإمام أبي إسحاق الشاطبي في التفسير ١/ ٣٦٧.

(١٥٢) -. المقاصد ١٥٨/٥.

كما كان الشاطبي . رحمه الله . يُراعي نظائر الآيات في ترجيح إعراب على إعراب؛ إذ إن من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها أن يحمل المعرب كلاما على شيء، أي على معنى أو وجه من الإعراب، ويشهد استعمالٌ آخرُ في نظير ذلك الموضع بخلافه([١٥٣])، ومن ذلك ما ذكره الشاطبي ـ رحمه الله ـ من أن ابن مالك . رحمه الله . احتج لجواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار بقوله تعالى: "وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجدِ الحرام" [سورة البقرة. آية ٢١٧]، فعطف (المسجد الحرام) على الضمير في (به)، ورده الشاطبي؛ لأن المعنى . حينئذ . أنهم كفروا بالمسجد الحرام، وليس هذا المعنى مرادا، وإنما المعنى المراد هو "**أنهم صدوا عن عن المسجد الحرام، فهو عطف على (سبيل)؛ كالآية الأخرى: إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام**" [سورة الحج. آية٢٥] ([١٥٤]).

***

وكان الشاطبي . رحمه الله . يستعين بآيات القرآن الكريم لإبطال رأي يُخالفه ([١٥٥])، ومن ذلك رده على الكوفيين والزمخشري في زعمهم أن الواو لازمة في الجملة الاسمية الواقعة حالا، فقد رد هذا القول؛ لأن الجملة الاسمية تقع حالا مقترنة بالواو نحو قوله تعالى: "ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم" [سورة آل عمران. آية ١٥٤] ولكن اقترانها

([١٥٣]) مغني اللبيب ٥٩٣، وينظر: غنية الأريب ٤/ ٣٥٨. والترجيح في إعراب القرآن الكريم (سورة البقرة أنموذجا) ٦٨.

(١٥٤) المقاصد ١٥٨/٥. وينظر: مغني اللبيب ٥٤٠، ٥٤١.

(١٥٥) سبق القول بأن الشاطبي رد قول ثعلب بمنع وقوع جملة القسم خبرا بآيات من القرآن الكريم.

بالواو ليس لازما؛ إذ جاءت مقترنة بالضمير خالية من الواو في قوله تعالى " وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو" [سورة البقرة. آية ٣٦]، وفي قوله تعالى: "قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو" [سورة طه. آية ١٢٣]، وفي قوله تعالى: "ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة" سورة الزمر. آية ٦٠]، فلم تقترن الجملة الاسمية الواقعة حالا بالواو، وبهذه الآيات وغيرها ردَّ الشاطبيُّ مذهبَ الكوفيين والزمخشري([١٥٦]).

***

- **عدم القياس على بعض ما ورد في القرآن وسبب ذلك.**

لم يكن إجلال الشاطبي ـ رحمه الله ـ للقرآن الكريم ليحول بينه وبين عدم القياس على بعض ما جاء فيه، فقد نصَّ على أن "**القرآن الكريم يأتي بما لا يُقاس مثله، وإن كان فصيحا**"(١٥٧).

ويقول . أيضا : "وكونه جاء في فصيح الكلام لا يُخرجه عن كونه قليلا، فكم في القرآن والكلام الفصيح من الأمور التي تدخل في هذا النصاب"([١٥٨])؛ فلا تعارض بين القلة والفصاحة([١٥٩]).

(١٥٦) ينظر: المقاصد ٣/ ٥٠٣ . ٥٠٦.

(١٥٧) المقاصد ٣/ ٤٥٦.

(١٥٨) المقاصد ٣/ ٤٥٠.

[١٥٩] ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ١/ ٤٢١، ٤٢٧، وضوابط الفكر النحوي للدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب ١/ ٤٧٠، ٤٧١

وكان مِمّا أخذه الشاطبي على ابن مالك . رحمهما الله . أن ابن مالك قد يُجوّز ما يمنعه غيره من النحاة؛ اعتمادا على وروده في آية من القرآن الكريم. يقول الشاطبي: "**وعادة الناظم القياس على ما جاء في القرآن والاعتماد عليه وعدم تضعيفه**" ([١٦٠]).

وقد أكثر الشاطبي – رحمه الله – من الاعتراض على استدلال المخالفين بالقرآن الكريم وقراءاته، ويمكن حصرُ أسباب الاعتراض في أمرين: **الاحتمال، والندور.**

أما الاحتمال فمعناه أن يكون الدليل محتملا لخلاف ما ذهب إليه المُستدِل، فلا يصلح الاستدلال به؛ إذ من القواعد المقررة أن "الدليل إذا دخله الاحتمال سقط الاستدلال به"([١٦١])، ولم يثبت به حكم، "**وهذا أصلٌ اتفق عليه أهلُ الفنون تبعا لأصول الفقه الذي هو مناط الشرائع، فضلا عن الصنائع**"([١٦٢]). وقد ذكر الشاطبي في غير موضع من كتابه أنه لا يجوز القياس على نقْلٍ مُحتمل؛ ف"**القياس مع الاحتمال لا يستتب**"([١٦٣]).

والأدلة القرآنية المحتملة التي رد الشاطبي الاستدلال بها كثيرة جدا، منها قوله تعالى: "ذو مرة فاستوى وهو بالأفق الأعلى" [سورة النجم. آية ٦، ٧] فبه استدل الكوفيون على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل، بناءً على أن الواو عاطفة، وذكر الشاطبيُّ أن الواو في الآية **تحتمل** أن تكون " واوَ الحال،

(١٦٠) المقاصد ١/ ٥٢٢.

(١٦١) الاقتراح ٨٤.

(١٦٢) فيض نشر الانشراح ١/ ٦٤٠.

(١٦٣) المقاصد ٥/ ١١.

لا واوَ العطف، والضميران معا لجبريل عليه السلام، أي: استوى في صورته التي خُلِق عليها حال كونه بالأفق الأعلى"([١٦٤]).

وأما الندور فمعناه أن يكون الدليل نادرا لم يرد منه في القرآن غير لفظ واحد، فلا يجوز القياس عليه؛ لأن النادر "**يُنقل ولا يُعتدُّ بمثله، ولا يُبْنى عليه**"([١٦٥]). والقرآن ينفرد بأمور لا نظير لها، ولا يُقاس عليها، كتصحيح الواو من (استحوذ) في قوله تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان). [سورة المجادلة. آية ١٩]، والقياس إعلالها بالنقل والقلب، وكفتح العين من (يأبَى) في قوله تعالى: (ويأبَى الله إلا أن يُتم نوره) [سورة التوبة. آية ٣٢]، والقياس كسرُها كـ(رمى يرمِي)؛ إذ ليس في العربية (فَعّلَ يفعَلُ) بفتح العين في الماضي والمضارع، وهو غير حلقيِّ العين واللام إلا هذا الحرف الفذ([١٦٦]).

وقد كان ابنُ مالك – رحمه الله – يُجوِّز ما يمنعه غيره من النحاة إذا رأى في القرآن الكريم لفظا واحدا ظاهره يؤيد قوله، فاعترضه الشاطبي قائلا: "**ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة، وربما رشَّح ذلك بأبيات مشهورة أو غير مشهورة، ومِثْلُ ذلك ليس بإنصاف**" ([١٦٧]).

وهنا أمران لا بد من الإشارة إليهما:

(١٦٤) المقاصد ٥/ ١٥٣.

(١٦٥) المقاصد ٦/ ٢٦٩.

(١٦٦) فيض نشر الانشراح ١/ ٤٢١.

(١٦٧) المقاصد ٣/ ٤٥٦.

أحدهما: أن ابن مالك . رحمه الله . إنما أجاز القياس على جميع ما جاء في القرآن الكريم تأدبا معه، يقول القاضي أبو القاسم الحسني: "من عادة ابن مالك **التأدب مع القرآن** والاعتماد على ما جاء فيه فيقيسه"([١٦٨]).

والآخر: أنه قد يظن ظانٌّ أو يتوهم متوهم أن في القول بعدم القياس على ما جاء في القرآن إخراجا لبعض تراكيبه عن الفصاحة، وقد ردّ الشاطبي . رحمه الله . على من توهم ذلك؛ فقال: "ولا يلزم من عدم القول بالقياس أن يكون عدم مراعاة للفظ القرآن أو إخراجا له عن الفصاحة أو نحو ذلك، كما يظن من لا تحقيق له، بل هو في أعلى الدرجات من الفصاحة، لكن لم يكثر مثله فيقاس عليه، وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون" ([١٦٩]).

وقال في موضع آخر: "وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحويين أن قولهم: شاذ، أو لا يُقاس عليه، أو بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيف في نفسه، وغير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن، فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى . لعمر الله . أن يشنع عليهم، ويُمال نحوهم بالتجهيل والتقبيح" ([١٧٠]).

- **نماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بالقرآن الكريم.**

وفي هذا المبحث نماذج من الآيات الكريمة التي رأى الشاطبي أنه لا يجوز القياس عليها، أو اعترض على من رأى القياس عليها؛ لاحتمالها أو لندورها. وقد ذكرتُ هذه النماذجَ مرتبة على حسب ورودها في كتاب (المقاصد الشافية).

(١٦٨) المقاصد ٤/٤٢٧.

(١٦٩) المقاصد ٤/ ١٨٢.

(١٧٠) المقاصد ٣/ ٤٥٦.

- **تقديم خبر (ليس) عليها.**

للنحاة في تقديم خبر (ليس) عليها مذهبان([١٧١]):

الأول: المنع، وقد نُسب إلى الكوفيين، فلا يُقال: منطلقا ليس زيد، وحجة القائلين به أن "(ليس) فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه، وغذا لم يكن متصرفا في نفسه لم يتصرف عمله"([١٧٢])، ومنهم مَن احتج بأن (ليس) حرف كـ(ما)، فألحقوها بها، فكما لا يجوز أن يتقدم خبر (ما) عليها، كذلك لا يجوز أن يتقدم خبر (ليس) عليها([١٧٣]). وقد اختاره ابنُ مالك؛ فقال:

ومنع سبق خبر (ليس) اصطفي([١٧٤])

الثاني: الجواز، وقد نُسِب إلى البصريين، وعدَّه أبو علي القياس الصحيح([١٧٥])، واستدل على صحته بقوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) [سورة هود. آية ٨]، ووجه الاستدلال بالآية الكريمة – عند أبي علي - "أن المعنى: لا يُصرف عنهم يوم يأتيهم، فإذا كان هذا هو الظاهر كان (يوم) معمول الخبر، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل"([١٧٦])، ففي تقدم معمول الخبر إيذان بجواز تقدم العامل فيه؛ إذ "لا يتقدم معمول الشيء إلا حيث يتقدم الشيء"([١٧٧]).

---

(١٧١) تعددت الأقوال في نسبة هذين المذهبين. ينظر: الإيضاح العضدي ١٣٧، ١٣٨، والخصائص ٢/ ٣٨٢، ٣٨٣، والإنصاف ١/ ١٦٠، والبسيط ٦٧٦، وحواشي محققه، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٨، وما بعدها.

(١٧٢) أسرار العربية ١٣٧.

(١٧٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٢٠١.

(١٧٤) ألفية ابن مالك، وينظر: التسهيل ٥٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧.

(١٧٥) الإيضاح ١٣٨.

(١٧٦) المسائل الحلبيات ٢٨٠، ٢٨١.

(١٧٧) الكافي لابن أبي الربيع ١/ ٧٦٤.

رأي الشاطبي:

اختار الشاطبي – تبعا لابن مالك – مذهب المانعين؛ فقال: "**الأصحُّ ما ذهب إليه الناظم**"([178])، ولم يرتض أن تكون الآية الكريمة دليلا على جواز تقدم خبر (ليس) عليها، فاعترض على الاستدلال بها؛ قائلا: "القاعدة مُنازع فيها([179])؛ لأنها لا تطرد كل الاطراد، ألا ترى أنك تقول: أما زيدا فاضرب، وفي القرآن: (فأما اليتيم فلا تقهمر وأما السائل فلا تنهر) [سورة الضحى ٩، ١٠]، فقد تقدم – هنا – مفعول الفعل، ولا يصح وقوع الفعل واليا لـ(أما).... وإذا سلمنا صحة القاعدة فالمتقدم في الآية هو الظرف، وهم مما يتسعون في الظروف والمجرورات كثيرا ما لا يتسعون في غيرها... وإذا سلمنا ذلك فلا يتعين في الآية دليل لاحتمالها أمرين غير ما ذكر:

أحدهما: أن يكون (يوم) مبنيا على الفتح لإضافته إلى الفعل....

والثاني: أن يكون (يوم) منصوبا، لكن بفعل من معنى ما بعد... أو بفعل من معنى ما قبل، كأنه على تقدير: يعرفون يوم يأتيهم... وإذا أمكن في الآية هذا كله سقط الاستدلال بها"([180]).

ومما سبق يتبين أن الشاطبي – رحمه الله – قد رد الاستدلال بقوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) من ثلاث جهات:

---

(١٧٨) المقاصد ٢/ ١٧٧، وقد قال ابن مالك: ومنع سبق خبر (ليس) اصطُفِي

(١٧٩) قاعدة: لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل.

(١٨٠) المقاصد ٢/ ١٧٥، ١٧٦.

الأولى: عدم التسليم بالقاعدة التي بنى عليها المجوز استدلاله بالآية الكريمة، وهي أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل؛ إذ إن هذه القاعدة غير مطردة، وقد سبقه إلى ذلك ابنُ مالك – رحمه الله – فبين عدم اطرادها، وذكر أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيدا فاضرب، وعمرا لاتهم، وحقك لن أضيع([١٨١])، فقد تقدم المعمول في الأمثلة السابقة، ووقع حيث لا يقع عامله؛ لأن الفعل لا يلي (أما)، ولا يتقدم على (لا) الجازمة، أو (لن) الناصبة.

الثانية: ردُّ الدليل النقلي إلى أمر مُجمع عليه، وهو أن الظرف والمجرور يُتوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما، وبهذا ردَّ ابنُ هشام الاستدلال بالآية الكريمة؛ فقال: "واحتجَّ المُجوِّزُ بنحو قوله تعالى: "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم"، وأجيب بأن المعمول ظرف، فيتوسَّع فيه"([١٨٢]).

الثالثة: كون الدليل مُحتملا لخلاف ما ذهب إليه المستدل، والآية الكريمة تحتمل الوجهين اللذين ذكرهما الشاطبي، وقد سبقه إليهما الأنباري والعكبري وابن مالك. يقول الأنباري: لا نسلم أن (يوم) متعلق بـ(مصروف)، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل... وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلَّ عليه قوله تعالى: "ليس مصروفا عنهم"، وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب"([١٨٣]).

(١٨١) شرح التسهيل ١/ ٣٥٤.

(١٨٢) أوضح المسالك ١/ ٢٤٥.

(١٨٣) الإنصاف ١/ ١٩٣، و ينظر: اللباب ١/ ١٦٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٤.

والقول بمنع تقديم خبر (ليس) عليها هو الأولى بالقبول والأحقُّ بالترجيح، ويكفي دليلا على ترجيحه أنه لم يُسمعْ عن العرب، وفي ذلك يقول السهيلي – رحمه الله -: "قائما لستُ، وقياما لسنا، وخارجين لسنا ما أظن العرب فاهن بمثله قط"(١٨٤). ويقول أبو حيان: "وقد تتبعت جملة من دواوين العرب، فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها، ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهر هذه الآية [يعني قوله تعالى: ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم]، وقول الشاعر:

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكتُ أبِيًّا في الخفا لست أقدم(١٨٥).

أما الآية الكريمة فقد رُدَّ الاستدلال بها من عدة أوجه . كما سبق . وأما بيت الشعر فإنه مع ندرته يُمكن أن يُقال فيه: إن معمول الخبر (في الخفا) شبه جملة، وهم يتوسعون في أشباه الجمل ما لا يتوسعون في غيرها.

***

- **العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر.**

تدخل (إنَّ) على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسما لها ـ باتفاق ـ وترفع الخبر على الرأي الراجح(١٨٦)، فإذا جاء بعد خبرها عاطف جاز في الاسم بعده النصب والرفع، فيُقال: إن زيدا قائم وعمرا، وعمرو(١٨٧)، فإذا لم تستكمل خبرها تعيَّن

(١٨٤) التذييل والتكميل ٤/ ١٨٢، وينظر: النكت الحسان ٧١.

(١٨٥) البحر المحيط ٥/ ٢٦٨.

(١٨٦) ينظر: المقتصد ١/ ٤٤٣، والإنصاف ١/ ١٧٧، والتبيين ٣٣٧.

(١٨٧) فالنصب على أنه معطوف على اسم (إن)، والرفع إما على أنه مبتدأ، والخبر محذوف، وإما أنه معطوف على محل (إن) واسمها؛ لأن موضعهما رفع، وإما على أنه معطوف على الضمير المستتر في

النصب عند الجمهور، وأجاز الكوفيون الرفع([188])، محتجين بقوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى) [سورة المائدة. آية ٦٩]، فقد عطف (الصابئون) وهو مرفوع على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر.

رأي الشاطبي:

قبل بيان رأي الشاطبي تجدر الإشارة إلى أن ظاهر كلام ابن مالك في الألفية موافقة الجمهور؛ إذ قال ـ رحمه الله ـ:

وجائز رفعك معطوفا على منصوب (إن) بعد أن تستكملا

فصرَّح بجواز عطف المرفوع بشرط استكمال الخبر، ومفهوم كلامه منع العطف عند فقدان الشرط، ووافقه الشاطبي؛ فقال: "**والصحيح ما ذهب إليه الناظم**"([189]). وردَّ الشاطبي استدلال الكوفيين بقوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)؛ لأنه **"لا يتعين فيها أن يكون (والصابئون) معطوفا على اسم (إنَّ)**"([190])، بل تحتمل عدة أوجه([191])، أشهرها وجهان:

اسم الفاعل، فإن حُمِل على هذا الوجه وجب أن يؤكد ـ عند البصريين ـ لأنه لا يجوز عندهم العطف على الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر إلا بشرط تأكيده أو وجود فاصل يقوم مقام التأكيد. ينظر: الإيضاح العضدي ١٥١، والمقتصد ١/ ٤٥١، واللباب ١/ ٢١٥، والكافي ١/ ٨٥١، ٨٥٢، والبسيط ٢/ ٧٩٣.

[188] على خلاف بينهم، فالكسائي يُجيز الرفع مطلقا خفي الإعراب في الاسم أو ظهر، والفراء يشترط خفاء الإعراب في الاسم. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٢، والتبيين للعكبري ٤٣١، وخفاء الإعراب في الاسم يشمل أن يكون الاسم مبنيا، وأن يكون معربا لكن الإعراب فيه مقدر، كالمقصور والمضاف إلى ياء المتكلم. ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٩٥، ١٩٦.

(١٨٩) المقاصد ٢/ ٣٧١.

(١٩٠) المقاصد ٢/ ٣٧٢.

الأول: أن تُحمل الآية على التقديم والتأخير، فيكون (الصابئون) مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: كذلك، والمعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. وهذا القول هو قول سيبويه([١٩٢]) .

الثاني: أن يكون قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) خبرا عن (الصابئون)، ويكون خبر (إن) محذوفا؛ لدلالة الثاني عليه، كما في قول الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا وأنتمْ بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

والتقدير: فاعلموا أنا بغاة، وأنتم بغاة، فحذف من الأول؛ لدلالة الثاني عليه.

---

(١٩١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢١٣، ومشكل إعراب الإعراب ١/ ٣٦٤، ونكت الإعراب ١٥٠، وكشف المشكلات ١/ ٣٦٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٩٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٤٧٠، والدر المصون ٢/ ٥٧٢ ـ ٥٧٦. وتعدُّ هذه الآية الكريمة من الآيات المشكلة في إعرابها؛ فوقف عندها أهل العلم قديما وحديثا، وتناولها بالدراسة الدكتور: أحمد حسن فرحات، فوضع بحثا عنوانه: (تأويل ثلاث آيات متشابهات) والآيات الثلاث هي: آية سورة البقرة ٦٢، وهذه الآية الكريمة، وآية سورة الحج ١٧. وينظر: موقف النحويين من الآيات المعضلة إعرابا للدكتور: عبد الله بن عويقل السلمي، ودراسة في الآيات القرآنية المشكلة إعرابا للدكتور: حسين بن عثمان الحكمي.

هذا وقد طعن بعض الملاحدة قديما وحديثا في هذه الآية الكريمة؛ فزعم أن فيها لحنا. ينظر في رد هذا الطعن وبيان ضعفه وعدم الاعتداد به ولا بقائله: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٥، ٥٢، والانتصار للباقلاني ١/ ٥٥٦، ورد البهتان عن إعراب آيات من القرآن للدكتور: يوسف العيساوي ٧٦، وما خالف ظاهره القواعد النحوية في القرآن الكريم رد شبهات ودحض مفتريات للدكتور: المهدي إبراهيم عبد العال.

(١٩٢) الكتاب ٢/ ١٥٥.

وقد ذكر الشاطبي هذين الوجهين؛ فقال: **"أما الآية فجعلها سيبويه وغيره على التقديم والتأخير، قال فيها: كأنه ابتدأ على قوله: (والصابئون) بعد ما مضى الخبر.... وأجاز السيرافي أن يكون خبر (الذين) محذوفا؛ لدلالة خبر (والصابئون والنصارى) عليه، وهو قوله: (من آمن بالله)"**([193]). يقول السيرافي: "وفيه وجه آخر... وهو أن يجعل (من آمن بالله واليوم الآخر) إلى آخر الآية للصابئين والنصارى خبرا، وتضمر مثل الذي ظهر للذين آمنوا والذين هادوا"([194]).

فإذا احتملت الآية هذين الوجهين لم يكن فيها دليلٌ على صحة ما ذهب إليه الكوفيون من عطف الاسم المرفوع على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، وصحَّ مذهب البصريين([195]).

- **زيادة (من) الجارة في الإيجاب .**

ترد (من) الجارة لمعانٍ متعددة، منها أن تكون زائدة للتوكيد، وشرط زيادتها عند البصريين – ما عدا الأخفش – أن تكون مسبوقة بنفي أو استفهام، وأن يكون

(١٩٣) المقاصد ٢/ ٣٧٣.

(١٩٤) شرح السيرافي ٢/ ٤٨٣ (دار الكتب العلمية).

(١٩٥) وللكوفيين دليلٌ من كلام العرب ذكره الشاطبي هو ما رواه الثقات عن العرب: إنك وزيدٌ ذاهبان، وهذا قليلٌ لا يُعتمد عليه، مع مخالفته الوجه الشائع. وقد حمله سيبويه على الغلط، فقال: واعلم انهم يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان" الكتاب ٢/ ١٥٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٧٣، ٣٧٤. كما أن لهم دليلا من القراءات القرآنية الشاذة لم يذكره الشاطبي هو قوله تعالى: (إن الله وملائكتُه يصلون على النبي) في قراءة مَن قرأ برفع (ملائكته) وهي قراءة شاذة. ولا يتعين أن يكون (ملائكته) معطوفا على اسم (إن) قبل تمام الخبر؛ لأنه مرفوع بالابتداء و(يصلون) خبر عنها، وخبر (إن) محذوف؛ لدلالة الخبر المذكور عليه، فالتقدير: إن الله يصلي على النبي، وملائكته يصلون على النبي، فحذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه. انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١١٣، وفي هذه القراءة توجيه آخر منسوب إلى أبي علي الفارسي في ٣/ ١١٤ من الأمالي، وانظر تعليق المحقق عليه، ثم ادعُ له بالرحمة والرضوان.

مجرورُها نكرة. يقول سيبويه: "وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيتُ من أحد، ولو أخرجتَ (من) كان الكلام حسنا، ولكنه أكد بـ(من)"([١٩٦]). ويقول المبرد: "وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها، فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، **فهذا موضع زيادتها**"([١٩٧]). واختار ابنُ مالك هذا المذهبَ في (الألفية)؛ فقال:

وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كـ(ما لباغ من مفر)

وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنها تُزاد بعد الواجب. ووافقهم ابنُ مالك في (شرح التسهيل)، وفي (شواهد التوضيح والتصحيح)، وحجته "**ثبوت زيادتها دون الشرطين نثرا ونظما**"([١٩٨])، ومن الأدلة التي ذكرها قوله تعالى: "ولقد جاءك من نبأ المرسلين" [سورة الأنعام. آية ٣٤]، وقوله تعالى: "ويكفر عنكم من سيئاتكم"[سورة البقرة. آية ٢٧١]، وقوله تعالى: "يغفر لكم من ذنوبكم" [سورة الأحقاف. آية ٣١].

رأي الشاطبي:

ذهب الشاطبي – رحمه الله – مذهب البصريين – ما عدا الأخفش – ورجح القولَ الذي اختاره ابن مالك في (الألفية)؛ فقال: "**والصواب ما ذهب إليه ها هنا؛ لأن السماع المستمر قضى أنها تختص بالنفي؛ إذ لم تأت زيادتها إلا في محل الاحتمال أوالندور... فيجب الوقوف مع السماع**"([١٩٩]).

واحتجّ الشاطبي لصحة ما ذهب إليه بأمرين:

(١٩٦) الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(١٩٧) المقتضب ٤/ ٤٢٠.

(١٩٨) شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨.

(١٩٩) المقاصد ٣/ ٥٩٩.

أحدهما: أن الزيادة على خلاف الأصل؛ فلا سبيل إلى القول بها ما وُجد عنها مندوحة([٢٠٠])، وما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يُحكم عليه بالزيادة([٢٠١]). يقول الشاطبي: "**الأصل الثابت في الحروف ألا تُدَّعى فيها الزيادة إلا إذا تُيُقِّنت، وقام الدليل عليها** "([٢٠٢]).

والآخر: تطرق الاحتمال إلى الآيات التي ساقها ابنُ مالك في (شرح التسهيل)؛ فلا يتعين في آية منها أن تكون (من) زائدة. يقول الشاطبي: "**هذه المواضع المستشهد بها محتملة لما قال، ولغير ذلك**"([٢٠٣])، فـ(من) في قوله تعالى: "ولقد جاءك من نبأ المرسلين" للتبعيض، "**كأنه قال: نبأ من جملة نبأ المرسلين**"، ويعضده ورود هذا المعنى في موضع آخر، وهو قوله تعالى: "منهم مَن قصصنا عليك ومنهم مَن لم نقصص عليك" [سورة غافر. آية ٧٨]، **و"إذا كان القرآن يفسر بعضه بعضا، فإن القرآن – أيضا – يبين بعضه إعراب بعض"([٢٠٤]).**

و (من) في قوله تعالى: "يغفر لكم من ذنوبكم" لابتداء الغاية وذلك على تضمين الفعل (يغفر) معنى فعل آخر، كأنه قال: يخلصكم من ذنوبكم([٢٠٥]) ، وقد سبقه إلى القول بالتضمين ابنُ أبي الربيع الذي قال: "ويظهر لي أنه ليس في الآية دليل [على زيادة من]؛ لأن (من) هنا بمنزلتها في قوله سبحانه "ونصرناه من القوم الذين كذبوا" [سورة الأنبياء. آية ٧٧] ... لأن نصرته كانت بإخراجه منهم وحمله في السفينة عند إنزال العذاب بالكافرين، فضمن (نصرناه): فرغنا منهم، وكذلك (يغفر لكم من ذنوبكم)؛ لأن الكافر ذنوبه محيطة به... لا خلاص منها إلا بالإيمان، فإذا آمن

(٢٠٠) البسيط ٥١٩، ٨٥٨.

(٢٠١) الجنى الداني ٥٢، وينظر: ضوابط الفكر النحوي ٢/ ٣٦٤.

(٢٠٢) المقاصد ٣/ ٦٠٢.

(٢٠٣) المقاصد ٣/ ٦٠٢.

(٢٠٤) الاستدلال بالقرآن في إعراب القرآن ١١.

(٢٠٥) المقاصد ٣/ ٦٠٢.

تخلص منها، فضمن يغفر معنى: يخلصكم"([٢٠٦])، وقال في موضع آخر: " وانفصل **جمهور النحويين** عن هذا بأن (يغفر) في الآية ضُمِّن معنى (يخلص)؛ لأنه إذا غفر الذنب فقد خلص صاحبه منه؛ لأن ذنوبه محيطة به كإحاطة السباع العادية"([٢٠٧]) .

واختار الشاطبي أن تكون (من) في قوله تعالى: "ويكفر عنكم من سيئاتكم" لابتداء الغاية على تضمين الفعل (يكفر) معنى فعل آخر، كأنه قال: يخلصكم من ذنوبكم([٢٠٨])، ويجوز أن تكون للتبعيض، ويكون مفعول (يكفر) محذوفا، والتقدير: نكفر عنكم شيئا من سيئاتكم، أو نكفر من سيئاتكم ما نشاء تكفيره منها، والتقديران متقاربان، وإلى هذا الرأي ذهب جمهور النحاة من المعربين للقرآن الكريم ([٢٠٩])، وهو القولُ الأشبه بالصواب،؛ لأن تمام الآية: "إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم" فسياق الآية يدل على أن التبعيض هو المراد؛ إذ إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها إبداءُ الصدقات ولا إخفاؤها، كالشرك ـ وهو أعظم الذنوب ـ وكمظالم العباد، فإنها لا تُكفر إلا بعفو أو قصاص، فجيء بـ(من) "ليكون العباد على وجل من الله، فلا يتكلوا على وعده ما وعد على الصدقات التي يُخفيها المتصدق، فيجترئوا على حدوده ومعاصيه"([٢١٠]).

***

(٢٠٦) الكافي ٢/ ٥٨٨، ٥٨٩ (مخطوط بكلية اللغة العربية).

(٢٠٧) البسيط ٢/ ٨٤٢.

(٢٠٨) السابق.

(٢٠٩) ينظر: المحرر الوجيز٢/ ٤٦٤، والبيان ١/ ١٧٨، والتبيان ١/ ١٢٢، والكتاب الفريد ١/ ٥٨٩.

(٢١٠) جامع البيان للطبري ٣/ ٩٤.

- **إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي.**

إذا كان اسم الفاعل مجردا من (أل) فإنه لا يعمل النصبَ في المفعول به إلا بشروط([٢١١])، منها: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فيُقال: هذا ضاربٌ زيدا الآن أو غدا، فإن كان بمعنى الماضي وجبت إضافته إلى مفعوله، ولو عمل النصب في معموله "لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين"([٢١٢]).

يقول سيبويه: "إذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة"([٢١٣])، أي: إذا كان اسم الفاعل يُراد به المُضيّ وجبت إضافته إلى معموله، فيُقال: "هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وهم ضاربو عبد الله، وهنَّ ضارباتُ أخيك، كل ذلك إذا أردتَ به معنى الماضي، **لم يجز فيه إلا هذا**؛ لأنه اسمٌ بمنزلة قولك: غلام زيدٍ، وأخو عبدِ الله، ألا ترى أنك لو قلتَ: هذا غلامٌ زيدا كان مُحالا"([٢١٤]).

ويقول الفراء: "وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصبَ في المستقبل، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل فقولك: أنا صائم يومَ الخميس، إذا كان خميسا مستقبلا، فإن أخبرتَ عن صوم خميس ماضٍ قلتَ: أنا صائمُ يومِ الخميسِ، فهذا وجه العمل"([٢١٥]).

---

(٢١١) ينظر: البسيط ٢/ ٩٩٩ ، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٢٩٥.

(٢١٢) الجمل ٨٤.

(٢١٣) الكتاب ١/ ١٧١.

(٢١٤) المقتضب ٤/ ١٤٨.

(٢١٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٢، وينظر: ٢/ ٤٢٠، والأسماء العاملة عمل الفعل للدكتور: نواف الحارثي ١/ ١٩٨ ـ ٢٠٢

وخالف في ذلك الكسائي، فأجاز أن يعمل بمعنى الماضي، محتجا بقوله تعالى: (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) [سورة الكهف. آية ١٨]، "ووجه الاستدلال بهذا القول أن (باسط) اسم فاعل ماض لا محالة؛ لأن البسط مضى وانتهى، ونراه ـ هنا ـ مع مُضِيِّه ـ نصب مفعوله، وهو (ذراعيه)، وفي هذا دلالة على أنه يعمل ماضيا"([٢١٦]).

رأي الشاطبي:

ذكر الشاطبي ـ رحمه الله ـ أن اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أُضيفَ إلى مفعوله إضافة تخصيص لا تخفيف، ثم قال: "وما تقرر هو رأي البصريين([٢١٧])، **وزعم** الكسائي أنه يجوز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي، وإن كان عاريا من الألف واللام، وكأنه اعتبر معنى الفعل مجردا، مع أن في القرآن: (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)، وحكي: هذا مارٌّ بزيد أمسِ، **وهذا كله ليس فيه حجة على ما قال** "([٢١٨]).

ولم يرتض الشاطبي أن تكون الآية الكريمة دليلا يشهد لصحة ما ذهب إليه الكسائي([٢١٩])، فتأولها بأنها على حكاية الحال؛ فقال: "**أما الآية فمن باب حكاية**

([٢١٦]) اسم الفاعل والصفة المشبهة عند النحويين دراسة مقارنة لأستاذي الجليل الدكتور محمود محمد علي أبو الروس ـ طيب الله ثراه ـ ٦٦ .

(٢١٧) سبق القول بأنه رأي جمهور النحاة من البصريين والكوفيين. ينظر: الجمل ٨٤. وقد تعددت أقوال العلماء في نسبة هذا القول للكسائي، ينظر: المقتصد ١/ ٥١٢، والبسيط ٢/ ٩٩٩، والكافي ١/ ٩٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٧، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٤١٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٧.

(٢١٨) المقاصد ٤/ ٢٦٢، ٢٦٣.

(٢١٩) وكما اعترض على الاستدلال بالآية الكريمة اعترض على الاستدلال بقولهم : هذا مارٌّ بزيد أمسِ؛ لأن اسمَ الفاعل جاء منونا إذ لم يتمكن القائل من الإضافة. المقاصد ٢/ ٢٦٤. وقال ابن يعيش: أما

الحال الماضية" ([٢٢٠])، والمعنى: حكاية ما مضى بلفظ المضارع، كأنه واقع في زمن التكلم؛ "قصدا لإحضاره في الذهن، حتى كأنه مُشاهَدٌ حالة الإخبار"([٢٢١])، وقد كثر في كلام العرب تعبيرهم عن الماضي بلفظ المضارع، ومنه قوله تعالى: (فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه) [سورة القصص. آية ١٥] "فحكى تلك الحالة حيث قال: (هذا)، و(هذا) يُشار بها إلى الحاضر، وحين قصَّ القصة على النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ لم يكن المُشار إليهما حاضرين، ولكنه حكى تلك الحالة"(٢٢٢)، وقد ارتضى جمهور العلماء من معربي القرآن الكريم وغيرهم(٢٢٣) تخريجَ الآية على حكاية الحال الماضية، ويشهد لصحته أمران:

أحدهما: أن الواو في قوله تعالى: (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) واو الحال(٢٢٤).

والآخر: قوله تعالى: (ونقلبهم)، ولم يقل: وقلبناهم(٢٢٥).

فإذا لم تكن الآية دليلا على صحة ما ذهب إليه الكسائي فقد تعيَّن صحةُ ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنه يشترط لإعمال اسم الفاعل دلالته على الحال أو الاستقبال؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، وإنما عمل اسمُ الفاعل عملَ

قولهم: هذا مارٌّ بزيد أمسِ فإنما أعمله في الجار والمجرور ولم يُعمله في مفعول صريح، والجار والمجرور يجري مجري الظرف، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال. شرح المفصل ٦/ ٧٧.

(٢٢٠) المقاصد ٤/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(٢٢١) مغني اللبيب ٢/ ٦٩٠.

(٢٢٢) كشف المشكلات ٢/ ٧٤٨.

(٢٢٣) ينظر: الإيضاح العضدي ١٧٢، والمقتصد ١/ ٥١٣، والمفصل ٢٩٦، وكشف المشكلات ٢/ ٧٤٨، والكتاب الفريد ٤/ ٢٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٧، واللباب ١/ ٤٣٨.

(٢٢٤) شرح الجمل ١/ ٥٥١.

(٢٢٥) مغني اللبيب ٢/ ٦٩٠. وأوضح المسالك ٣/ ٢١٧.

الفعل؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في حركاته وسكناته، فـ"اشترط أحد الزمانين؛ لتتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى"(٢٢٦)، وليتمكن الشبه بينهما؛ لأن " العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسمَ الفاعل بالفعل فأعملوه"(٢٢٧).

***

- **إعمال اسم الفعل متأخرا عن معموله.**

اسم الفعل: "ما ناب عن الفعل معنى وعملا، وليس فضلة في الكلام، ولا متأثرا بعامل يدخل عليه"(٢٢٨)، ويختلف اسم الفعل عن الفعل في أمور(٢٢٩)، منها: أن الفعل يعمل متقدما على معموله ومتأخرا عنه بلا خلاف، واسم الفعل لا يعمل إلا متقدما عند جمهور النحاة([٢٣٠])، وخالف في ذلك الكسائي([٢٣١])، فأجاز إعماله متأخرا عن معموله، محتجا بقوله تعالى: (كتاب الله عليكم) [سورة النساء.

(٢٢٦) شرح الكافية للرضي ٣/ ٤١٦.

(٢٢٧) الخصائص ١/ ٣٠٤.

(٢٢٨) شرح الحدود النحوية للفاكهي ١٣٨.

[٢٢٩] ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ٩١، ومنحة الجليل ١/ ٢٦، ٢٧.

(٢٣٠) شرح الكافية الشافية٣/ ١٣٩٤.

(٢٣١) ونسبه إلى الكوفيين مكي والأنباري والعكبري وابن أبي الربيع. ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٣تحقيق الدكتور حاتم الضامن رحمه الله، والإنصاف ١/ ٢٢٨، وأسرار العربية ١٥٦، والتبيين ٣٧٣، والكافي ١/ ١١٥٤.

ونسبه إلى الكسائي وحده الناظم وابنه، قال الناظم "ومما عُزي إليه [أي الكسائي] دون غيره جواز إعمال هذه الأسماء فيما تقدم" شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٤، وقال ابنه: "يجب تأخير معمول اسم الفعل.... هذا مذهب جميع النحويين إلا الكسائي"شرح ابن الناظم ٦١٤. وقد جاءت النسبة إلى الكسائي وحده في مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/ ١٨٦ تحقيق الأستاذ: ياسين السواس.

آية ٢٤]، فـ(عليكم) هو عامل النصب في (كتاب) – عند الكسائي - وقد تأخر عن معموله. ولم أجد فيما بين يديَّ من مصادر ما يشير إلى أن من النحاة من وافق الكسائي، بل إن المعربين قد وصفوا قوله بأنه غير جائز، وبعيد، وغريب([٢٣٢]).

رأي الشاطبي:

أخذ الشاطبي . رحمه الله . برأي جمهور النحاة، فلم يُسوِّ بين الفعل واسم الفعل، ومنع إعمال اسم الفعل متأخرا؛ لأنه "لا يُشبه الفعل لفظا، ولا يتصرف تصرفه، ولذلك لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقه نون التوكيد، ولا نون الوقاية في غير الشذوذ، ولا أداة من أدوات الأفعال، وإذا كان كذلك لم يسغ أن يجري مجراه، ولا أن يتصرف تصرفه في المفعول"([٢٣٣]).

وقد ردَّ الشاطبي ما احتج به الكسائي من قوله تعالى: (كتاب الله عليكم)؛ لأنه لا يتعين فيه إعمال اسم الفعل متأخرا عن معموله؛ فـ"الظاهر في الآية أن (كتاب الله) منصوب على المصدر، أي: كتب الله عليكم كتابا ودلَّ عليه قوله تعالى قبل ذلك: حرمت عليكم أمهاتكم... وإذا أمكن هذا لم يكن فيما ذكر متمسك مع فقد السماع"([٢٣٤]).

والقول بأن (كتاب الله) مصدر منصوب هو قول سيبويه. قال – رحمه الله -: "ولما قال [الله] "حرمت عليكم أمهاتكم" حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن

(٢٣٢) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٠، والكتاب الفريد ٢/ ٢٤٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٣، وغرائب التفسير ٣٩٠.

(٢٣٣) المقاصد ٥/ ٥١٣، ٥١٤.

(٢٣٤) السابق نفسه.

هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: كتاب الله توكيدا" ([٢٣٥])، فـ(كتاب الله) مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله، و(عليكم) جار ومجرور متعلق بـ(كتاب)، والمعنى: كتب الله ذلك كتابا عليكم، وقد قرئ في الشواذ: كَتَبَ الله عليكم([٢٣٦])، فدلَّت هذه القراءة على أن (عليكم) في قراءة الجماعة متعلقة بنفس (كتاب)، كما تعلق في (كتب الله عليكم) بنفس (كَتَبَ)، وأنه ليس اسما سُمِّي به الفعل. وقد اختار جمهورُ النحويين من معربي القرآن الكريم وغيرهم ما ذهب إليه سيبويه. يقول المبرد: "أما قول الله عز وجل: (كتاب الله عليكم) فلم ينتصب (كتاب) بقوله (عليكم)، ولكن لما قال: (حرمت عليكم أمهاتكم) أعلم أن ما مكتوب عليهم، فنصب (كتاب الله) للمصدر؛ لأن هذا بدلٌ من اللفظ بالفعل؛ إذ كان الأول في معنى: كتب الله عليكم، وكُتِب عليكم"([٢٣٧]).

ونظيره قوله تعالى: (صنع الله)، فهو "منصوب بفعل دلَّ عليه الكلامُ الأولُ قبله، وهو قوله تعالى: (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مرَّ السحاب) [سورة النمل. آية ٨٨]، وهذا كثير في القرآن وفي كلام العرب"([٢٣٨]).

وفي إعراب (كتاب الله) وجه آخر، وهو أن يكون مفعولا لفعل محذوف، واسم الفعل (عليكم) توكيد له. يقول سيبويه: "واعلم أنه يقبح: زيدا عليك... إلا أن تقول: زيدا، فتنصب بإضمارك الفعل، ثم تذكر (عليك) بعد ذلك"([٢٣٩])، ويقول

(٢٣٥) الكتاب ١/٣٨١، ٣٨٢.

(٢٣٦) مختصر في شواذ القراءات ٣٢. وينظر: المحتسب ١/ ١٨٥.

(٢٣٧) المقتضب ٣/ ٢٠٣، و ينظر: جامع البيان ٤/ ١٠، والإيضاح ١٦٦، والمسائل المنثورة ٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٣، والمقتصد ٥٧٧، والمحرر الوجيز ٤/ ٧، وأسرار العربية ١٥٧.

(٢٣٨) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ١/ ١١٥٥.

(٢٣٩) الكتاب ١/ ٢٥٢، ٢٥٣.

الفراء: "وقلما تقول العرب: زيدا عليك أو زيدا دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله"([٢٤٠]).

ونخلص مما سبق إلى أن قوله تعالى: (كتاب الله عليكم) يحتمل التأويل، فلا يجوز الاحتجاج به، ويترجح القولُ بأن اسم الفعل لا يعمل إلا متقدما على معموله؛ لئلا يُؤدي إعماله متأخرا إلى التسوية بين الأصل والفرع، وقد استقر عند النحاة أن "الفروع تنحط أبدا عن درجات الأصول"([٢٤١]).

(٢٤٠) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٠.

(٢٤١) ينظر في انحطاط الفروع عن الأصول: الإنصاف ٥٩، ١٦٦، ٢٢٩، وأسرار العربية ٨١، ١٧٧، ٢٤٨.
ومن تمام الفائدة الإشارةُ إلى أن الكسائي قد احتج لجواز إعمال اسم الفعل متأخرا عن معموله بقول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيتُ الناس يحمدونكا

فـ(دلوي) ـ عند الكسائي ـ معمول لاسم الفعل (دونك). ولا حجة فيه لأنه يحتمل تخريجات: أن يكون (دلوي) منصوبا بإضمار فعل، والتقدير: الزم دلوي، وأن يكون مرفوعا بالابتداء، وما بعده الخبر، وأن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه دلوي. وقد ذكر الشاطبيُّ الوجه الأول في المقاصد ٥/ ٥١٣، وينظر: الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم للزجاج ٢٣، والشعر للفارسي ١/ ٢٣، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٣٥١، والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح ١/ ١١٥٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٧٥.

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن سلك سبيله واقتفى أثره واهتدى بهديه. وبعد.

فقد كان هذا البحث ـ في أصله ـ جزءا من الفصل الأول من كتابٍ أعددته، وجعلتُ عنوانه: (**الاعتراض على الاستدلال بالنقل عند الشاطبي دراسة تطبيقية**)، فلما أوشكتُ على الفراغ من تبييض ما سودتُ من صفحات رأيتُ إعلانا عن قرب ظهور كتاب بعنوان: (**أصول العربية بين متقدمي النحاة ومتأخريهم دراسة في فكر الشاطبي**)، للأستاذ: **أحمد فتحي البشير**، ثم قرأت فهرسا لموضوعاته، فتواصلتُ مع مؤلفه، ولم أكن أعرفه، فإذا هو أخٌ فاضلٌ، يزينه صفاءُ نفسٍ، وخفَّةُ ظلٍّ، وتواضعٌ جمٌّ، فحدّثني عن كتابه وما بذل فيه من جهد، فكنتُ على أن أطوي ما عندي لولا نصيحةُ مُخلصٍ([٢٤٢]) قرأ بعضَ ما كتبتُ، فدعا إلى نشره، ولولا أن قلتُ في نفسي: لعل في هذا البحث ما يحث طالبَ علم على قراءة (**المقاصد الشافية**) والإفادة مما فيه، ولعل متعلما راغبا في العلم يجد فيه شيئا ينفعه، فيذكرني بدعوة صالحة، فأفوز بذلك فوزا عظيما.

وقد آثرتُ أن أنشر هذا الجزء المتعلق بالقرآن الكريم التماسا لبركته، ورجاءَ تجارةٍ لن تبور من تلاوته.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

---

[٢٤٢] هو أخي الأستاذ: حسام عبد الشهيد أبو العينين– نفعه الله ونفع به -.

أهم المراجع

- القرآن الكريم (كتاب أُحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير).

١- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور: فخر صالح قدارة. الطبعة الأولى. بيروت ١٤١٥ هـ. ١٩٩٥م.

٢- أصول النحو ومسائله الخلافية عند المرادي والشاطبي للدكتور: محمد أحمد حبيب. الطبعة الأولى. مكتبة الآداب بالقاهرة.

٣- أمالي ابن الشجري، تحقيق الأستاذ: محمود محمد الطناحي ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ الطبعة الأولى. الخانجي ١٤٢١هـ. ١٩٩٢م.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق الأستاذ: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ رحمه الله ـ بيروت ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري المصري، ومعه كتاب : عدة السالك، للشيخ الجليل الأستاذ: محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله رحمة واسعة.

٦- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور: عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧هـ. ١٩٨٦م.

٧- سيبويه والضرورة الشعرية، للدكتور: إبراهيم حسن رحمه الله رحمة واسعة. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

٨- شرح التسهيل لابن مالك، وتتمة الشرح لابن الناظم. تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون ـ رحمهما الله ـ القاهرة. ١٤١٠هـ. ١٩٩٠.

٩- شرح كافية ابن الحاجب للرضي. تحقيق الأستاذ الشيخ: يوسف حسن عمر . رحمه الله .

١٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى الطبعة الثالثة ١٤٣٤هـ. ٢٠١٣م.

١١- شرح المفصل لابن يعيش. مكتبة المتنبي. القاهرة.

١٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق الدكتور: طه محسن. العراق ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.

١٣- ضوابط الفكر النحوي، للدكتور: محمد عبد الفتاح الخطيب. دار البصائر. القاهرة ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٧م.

١٤- غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي، تحقيق: جماعة من الباحثين. الطبعة الأولى. إربد . الأردن ٢٠١١م.

١٥- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي. تحقيق الدكتور: محمود فجال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث. دبي.

١٦- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع. الجزء الأول تحقيق الدكتور: فيصل الحفيان. مكتبة الرشد. والجزء الثاني تحقيق الدكتور: أحمد مهدي السيد عبد ربه. مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف.

١٧- الكتاب لسيبويه. تحقيق الأستاذ: عبد السلام هارون رحمه الله رحمة واسعة. طبعة الخانجي.

١٨- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق الأستاذ: محمد نظام الدين الفتيح. مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة.

١٩- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق الأستاذ: محمود محمد الطناحي ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ الطبعة الأولى. الخانجي

٢٠- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، للدكتور: محمد عبد الرحمن السبيهين. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الأستاذ: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٧ م.

٢٢- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق الدكتور: خالد إسماعيل حسان. مكتبة الآداب بالقاهر ة. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٢٣- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق الأستاذ: محمد إبراهيم البنا وآخرين. جامعة أم القرى. الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٢٤- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان. العراق ١٩٨٢م.

٢٥- المقتضب للمبرد، تحقيق الأستاذ الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ القاهرة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
التمهيد: أبو إسحاق الشاطبي وكتابه المقاصد الشافية أولا: أبو إسحاق الشاطبي. ثانيا: كتاب (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية).	١١ - ٢٢
المبحث الأول: النقل معنى الاستدلال النقلي. مكانة النقل عند الشاطبي. الاعتراض على الاستدلال بالنقل تعريفه وتاريخه.	٢٣ - ٤٢
المبحث الثاني: الاعتراض على الاستدلال بالقرآن الكريم الشاهد القرآني عند الشاطبي. عدم القياس على بعض ما ورد في القرآن وسبب ذلك. نماذج من اعتراض الشاطبي على الاستدلال بالقرآن الكريم.	٤٣ - ٧٦
الخاتمة	٧٧
أهم المراجع	٧٨ - ٨٠
فهرس الموضوعات	٨١

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية ٤٣٤٤ / ٢٠١٨ م .

الترقيم الدولي 9789777870597